الفصل العاشر

الموقف الأميريكى من تمويل مشروع السد العالى

أولا : بداية الاهتمام الأميريكى بالمشروع فى عهد الثورة

ثانياً : القرار السياسى الأميريكى بعرض تمويل مشروع السد العالى (السياق - المبررات)

ثالثاً : موقف الإدارة الأميريكية فى مفاوضات تمويل المشروع

رابعا : موقف الكونجرس من عرض تمويل المشروع .

خامسا : القرار السياسى الأميريكى بسحب عرض التمويل (السياق - موقف الإدارة - الكونجرس - المبررات)

سادسا : تقييم الدوافع وآثار سحب عرض تمويل مشروع السد العالى .

الموقف الأميريكى من تمويل مشروع السد العالى

يكاد كل من تناول العلاقات المصرية الأميريكية أو السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر فى عهد عبدالناصر يتحدث عن موضوع السد العالى كمدخل للحديث عن هذه الأزمة وأحد أسباب تفجيرها. وقد كان من المنطقى لهذا الباب الذى يتناول التغيير فى اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر خلال عامى ١٩٥٥، ١٩٥٦ أن يتناول تحليل الموقف الأميريكى نحو تمويل السد العالى، وسوف نحاول الاقتراب من هذا الموضوع بمنهج مختلف فى الشكل وفى المضمون. فمن حيث المنهج، فان التناول سوف يكون أكثر تفصيلا لجوانب عديدة مرتبطة بهذا الموقف، مثل البدايات الأولى للاهتمام الأميريكى بالمشروع، ظروفها ودوافعها واهدافها، تحليل الظروف الدولية والإقليمية التى أحاطت بقرار تقديم العرض الأميريكى للتمويل، وهنا نحاول الحديث بشئ من التفصيل عما يمكن وصفه بحقيقة وأبعاد الموقف الأميريكى، موقف الادارة، أى ايزنهاور ودالاس ووزارة الخارجية الأميريكية، وموقف اعضاء الكونجرس، وموقف يوجين بلاك بصفة خاصة، وسوف نحاول القاء أضواء جديدة ويطرح معرفة جديدة موثقة من الوثائق السرية التى لن تنشر بعد من أوراق الرئيس ايزنهاور ومن الأوراق لدالاس وزير الخارجية، ثم من شهادة أعضاء الكونجرس السرية غير المنشورة حتى الآن - إلى جانب بياناتهم العلنية بالطبع أمام لجان الكونجرس، وبذلك سنتناول تقديم استعراض متكامل لمواقف الإدارة والكونجرس بالنسبة لموضوع تقديم عرض التمويل، ثم نتناول مفاوضات التمويل بين مصر والبنك الدولى والجانب الأميريكى، مدى تطورها أو تعثرها وماشابها من تراجع وتردد وإعادة نظر من الجانب الأميريكى، وبالطبع تحليل الظروف والأسباب التى كانت تكمن وراء التراجع عن القرار، ثم يستعرض الفصل فى ختامه عرض التمويل وظروفه وأسبابه ونتائجه وخاصة الدور الذى لعبه الكونجرس الأميريكى فى اتخاذ هذا القرار.

ومما لا شك فيه أن كثيرا من المؤلفات عن أزمة السويس بوجه عام، وموضوع السد العالى بشكل خاص قد تناولت هذا الموضوع، ولكن هذا الفصل يحاول بقدر الاستطاعة تقديم الجديد من المادة التاريخية التى تنشر لأول مرة من وثائق الرئيس ايزنهاور السرية، ومن أوراق دالاس المحفوظة بجامعة برنستون ولا يتم الاطلاع عليها إلا بأذن وتعهد خاص، وكذلك الحال بالنسبة لشهادة أعضاء الكونجرس التى لازالت مسجلة على ميكروفيلم لا تنسخ إلا باذن خاص من صاحب الشهادة، وقد فرض ذلك قيودا غير قليلة فى جمع المادة الأصلية لهذا الفصل بشكل خاص حيث لاتزال وثائقه السرية لم تذع حتى الآن.

أولا : بداية الاهتمام الأميريكى بالمشروع فى عهد الثورة :

يسجل «يوجين بلاك» الرئيس السابق للبنك الدولى للأعمار والتنمية فى شهادته عن موضوع السد العالى[1] «انى حين كنت فى مصر، قابلت نجيب الذى أصبح لتوه رئيسا لمصر، وبعد مقابلتى له حدثنى عن أمله فى بناء السد العالى».

فمن ناحية الاطار الزمنى لبدء الاهتمام الأميريكى بموضوع السد العالى فى ظل قيام الثورة فقد كان ذلك خلال عام ١٩٥٣ فى مقابلة بين نجيب ويوجين بلاك وكان لدى بلاك تصور متكامل عن الوضع السياسى فى المنطقة وفى مصر، وأهمية مصر بالنسبة للسياسة الأميريكية وحاجتها الاقتصادية لبناء السد العالى. وقد كتب يوجين بلاك مذكرة تفصيلية إلى الرئيس ايزنهاور[2] يطرح فيها هذا التصور ويحدد بوضوح امكانيات الاسهام الأميريكى فى تنفيذ مشروع السد العالى وأهميته بالنسبة للوضع الأميريكى فى مصر والمنطقة.

كان تقدير «بلاك» أن هنالك مشكلتان فى الشرق الأوسط تحتاجان لحل عاجل ومحدد هما:

أ ـ المشكلة المرتبطة بالسودان والقناة والدفاع عن الشرق الأوسط .

ب ـ مشكلة اسرائيل والمشكلة المرتبطة بها من اللاجئين العرب.

وفى تقدير «بلاك» أن مصر هى المفتاح بالنسبة للمشكلة الأولى (السودان ـ قناة السويس ـ الدفاع عن الشرق الأوسط) وبينما يرى «بلاك» أن العالم العربى كله لابد وأن يشارك فى حل المشكلة الثانية (اسرائيل واللاجئين العرب) فإن مصر لو مارست نفوذها فى الاتجاه الصحيح واستمالت العالم العربى فسوف تكون هى المفتاح لحل المشكلة الإسرائيلية.

ثم يستطرد «بلاك» أنه لاشك أن الدور والمبادرة الأميريكية فى قيام اسرائيل وظهور مشكلة اللاجئين العرب قد أدى إلى زيادة الشعور المعادى للغرب فى الدول العربية وإصابة العلاقات العربية الأميريكية بالمرارة «وأنه من شأن هذه المشكلات الدولية تشتيت اهتمام الشعب المصرى فى علاج الموقف الاقتصادى والاجتماعى الداخلى الخطير وأنه لايتوقع إقدام الحكومة المصرية على تسوية هذه المسائل الدولية دون خلق قاعدة محلية قوية تستند إليها، وهذا يعنى البدء بسياسات اقتصادية تهدف لرفع مستوى المعيشة لجماهير الشعب المصرى وأن مثل هذه السياسة سوف تكلف أموالا باهظة بالعملة المحلية والأجنبية [3].

ويذكر بلاك بالتحديد فى مذكرته أن مصر تفكر فى بناء سد جديد فوق النيل عند أسوان* لزيادة المساحة المنزرعة بأكثر من الثلث وتوفير الطاقة الكهربائية والمخصبات، ويستدرك بلاك أن مصر تستطيع توفير القدر

---

1 - The John Foster Dulles oral History Collection Princeton University Library. a transcript of a recorded interview with Eugene Black, maine, 11 June 1966.p.2.

2 - Memo from Eugene Black, ref.Middle East 4/22/53, DDE papers 1953 - 1961. Ann whitman file, international series Box Egypt 4.

الوثيقة عبارة عن مذكرة من يوجين بلاك إلى ايزنهاور وموجودة بمكتبة ايزنهاور فى كانزاس ضمن اوراقه.

(٣) نفس المصدر.

(*) حول فكرة بناء السد العالى وتطوراتها، انظر: موسى عرفه، السد العالى، دار المعارف، ١٩٦٥، ص٣١ ـ ٣٤.

الأكبر من رأس المال المحلى لهذا المشروع، إلا أن احتياجات النقد الأجنبى سوف تتجاوز قدرة مصر على تحمل دين خارجى قابل للسداد، ويضيف أن مصر يمكنها أن تطلب قرضا من البنك الدولى لتمويل هذا المشروع ولكن ذلك لن يكفى، وأن الأمر سوف يحتاج إلى معونة خارجية إضافية فى شكل منح بالاضافة لمساهمة البنك الدولى ومساهمة مصر، ويتساءل بلاك ما إذا كانت الولايات المتحدة وربما بالأشتراك مع المملكة المتحدة بحث مفاتحة مصر بعرض صفقة متكاملة، أى برنامج مالى يقترن بالدعم المصرى لتسوية المشكلات السياسية العاجلة المذكورة (١).

وقراءة مذكرة بلاك تكشف عن تفكيره المحدد لامكانية اشتراك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى المساهمة فى تمويل مشروع السد العالى مع البنك الدولى ومصر، ويطرح بلاك تفاصيل المشاركة الانجلو اميريكية مع البنك الدولى مقابل - وهذا فى غاية الأهمية - الدعم المصرى لتسوية المشكلات العاجلة (المشكلات العاجلة التى أشار إليها بلاك فى مقدمة مذكرته (هى قاعدة قناة السويس - الدفاع عن الشرق الأوسط - المشكلة الاسرائيلية) أى أن بلاك فى الحقيقة ربط بين تمويل مشروع السد العالى وبين حل المشكلات السياسية فى المنطقة أى ربط الموقف الأميريكى من المشروع بتلبية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأميريكية (الدفاع عن الشرق الأوسط لمواجهة الأتحاد السوفيتى وحل المشكلة الاسرائيلية لاهميتها الخاصة بالولايات المتحدة) وذلك من خلال دعم واسهام مصرى فى حل هذه المشكلات، أى أن تلبية حاجة مصر لبناء السد العالى سوف تكون فى تقدير بلاك مرتبطة أساسا باتجاهات سياستها الخارجية.

كان هذا التفكير كما جاء فى مذكرة بلاك فى الربع الأول من عام ١٩٥٣، وكان الوقت لا يزال طويلا أمام تفاعلات العلاقات المصرية الأميريكية طوال عام ١٩٥٣ وأمام استئناف المباحثات المصرية الانجليزية حول قاعدة القناة، أجل لقد كان التقييم الأميريكى لاتجاهات الحكم الجديد فى مصر ايجابية، وقد اتضح ذلك بعد شهور قليلة من قيام الثورة، ولكن السياسة الخارجية الأميريكية منذ البداية ربطت تقديم المعونة الفنية أو الاقتصادية لمصر بانجاز تسوية الخلاف المصرى الإنجليزى والتوصل لاتفاقية بين مصر وبريطانيا حول قاعدة قناة السويس، وقد تم ذلك كما هو معروف فى أكتوبر ١٩٥٤، وكان الاسهام والدور الأميريكى فى المفاوضات للتوصل لهذا الاتفاق، كما تناولنا فى فصل سابق يستهدف إزالة عقبة أساسية أمام الدولتين مصر وأميريكا - لامكان مساهمة مصر - بعد الاتفاقية فى الدفاع عن الشرق الأوسط ومن ثم فتح باب المعونة الأميريكية أمام مصر *.

---

(١) نفس المصدر.

(*) كانت الإدارة الأميريكية قد بدأت فعلا فى مطلع عام ١٩٥٥ تنظر فى موضوع امكانية المشاركة فى تمويل مشروع السد العالى ومدى استجابة الكونجرس لقرار الإدارة لو اتخذ فى هذا الشأن، وقد جرت مشاورات بين وكيل الخارجية الأميريكية آنئذ مع لجان العلاقات الخارجية والشؤون الخارجية والاعتمادات فى الكونجرس حول تمويل مشروع السد العالى.

انظر صور خطابات وكيل الخارجية الأميريكية إلى رؤساء هذه اللجان فى ٤ يناير ١٩٥٥، ملف .55-4-1 / 2614 - 874

هذه الوثيقة ضمن مجموعة من الوثائق السرية لعام ١٩٥٥ لوزارة الخارجية سمح لنا بالاطلاع عليها باذن خاص من مساعد وزير الخارجية الأميريكية بموجب قانون حرية الإعلام.

ثانياً: القرار السياسى الأميريكى بعرض تمويل مشروع السد العالى:

والواقع أنه حتى أواخر عام ١٩٥٥ لم تكن الولايات المتحدة قد اتخذت قرارا بشأن مساهمتها أو قبولها لعرض تمويل مشروع السد العالى[١] ولم يتبلور التفكير الاميريكى فى هذا الاتجاه الا نتيجة لمتغيرات اقليمية ودولية عديدة خلال هذه الفترة وبصفة خاصة خلال الفترة التى أعقبت اتفاقية أكتوبر ١٩٥٤.

ولكى نلم بايجاز بهذه المتغيرات الدولية والاقليمية التى تمثل السياق التاريخى والموضوعى لاتخاذ القرار الأميريكى بتقديم عرض التمويل، نستعرض الخصائص للسياسة الخارجية الأميريكية فى الشرق الأوسط من مطلع عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٥٦ (سبق أن تناولناها تفصيلا من حيث تاثيرها على مصر فى فصل سابق) فقد سعت واشنطن فى إطار استراتيجية «الاحتواء» إلى البحث عن سبل لمناهضة الشيوعية ومواجهتها فى الشرق الأوسط، أدت فى النهاية إلى قيام حلف بغداد، ومع تجنب الولايات المتحدة العضوية الكاملة فى الحلف الموالى للغرب فقد أثارت عداء عبدالناصر ومعارضته الشديدة لانتهاك مفاهيم الحياد الايجابى التى يدعو إليها فى المنطقة والتهديد باستمرار السيطرة الغربية، ثم فشل عبدالناصر فى الحصول على سلاح من مصدر أميريكى برغم سعيه إلى ذلك للانتقام من الإهانة التى لحقت به بسبب الغارة الاسرائيلية على غزة فى فبراير ١٩٥٥ مما أضطر إلى عقد صفقة الأسلحة التشيكية فى سبتمبر ١٩٥٥، حيث اثار قلقا واهتماما بضرورة مواجهة الولايات المتحدة لهذا الموقف مما يعنى الاهتمام بالمضى فى موضوع السد العالى [٢]. والواقع أن هذا التهديد بتزايد النفوذ الروسى فى الدول العربية دفع إدارة ايزنهاور للبحث عن وسيلة لدرأ خطر المكاسب الشيوعية إزاء الموقع الاستراتيجى فى الشرق الأوسط وإزاء موارده النفطية الهائلة [٣]. مما دفع ايزنهاور إلى إقناع عبد الناصر ان مصالحه مع الغرب [٤]، وبرغم كراهية عبد الناصر فقد بدأت تتيقظ إدارة ايزنهاور للخطر السوفيتى، فقررت العمل للحيلولة دون مكاسب سوفيتية جديدة وكانت محاولة استمالة عبد الناصر تكمن فى بناء السد العالى،

---

(١) اشار بلاك فى شهادته المسجلة والمذكورة سلفا أمام جامعة برنستون انه فور عودته إلى واشنطن من زيارته لمصر عام ١٩٥٣ روى للرئيس ايزنهاور انطباعاته عن الشرق الأوسط ومشكلاته وان مصر هى مفتاح الشرق الأوسط وانه من المهم عمل كل شىء لتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر التى تواجه مشكلة ضيق مساحة الأرض القابلة للزراعة، وندرة المياه وان افضل شىء لها وهو زيادة هذه الأرض بسبب زيادة السكان وانه من المامول أن يزيد السد العالى ٢ مليون فدان من الأرض المزروعة، وانه من المهم تنفيذ المشروع الذى يحتاج أموال طائلة وانه ما قرر البنك الدولى صلاحيته للتطبيق فسوف يحتاج لامكانيات تتجاوز قدرة البنك. ويروى بلاك أن رد ايزنهاور كان انه اذا شعرنا بصلاحية المشروع فيمكن اسهام الولايات المتحدة ويقول بلاك انه قد تم توجيه الحكومة المصرية بتشكيل لجنة من المهندسين الدوليين لدراسة المشروع وانتهت إلى انه افضل اقتراح ثم تقرر تشكيل لجنة مستقلة للبنك الدولى وقررت صلاحية المشروع وأن بلاك توجه بعد ذلك للحكومة الامريكية واقترح أن تتولى الحكومة الأميريكية مع الحكومة البريطانية والبنك الدولى المساهمة فى المشروع.

(٢) بلاك، الحديث المسجل فى الشهادة امام جامعة برنستون، نفس المصدر.

3- Finer, Herman, Dulles over Suez Chicago, 1964 pp. 12 -13.

4- Love, Kenneth, seuz, the twice fought war N. Y. McGrewhill. 1969, p. 302.

وانظر ايضا: Eisenhower, The White House Years Waging peace 1956-1961, Garden City, New Jersey, Doubleday & Co. Inc. 1965, pp. 24-26.

وقد تعاطف ايزنهاور مع الفكرة ولما كان عبد الناصر يفضل تمويل المشروع من الغرب على المعونة السوفيتية فقد قررت الادارة ان تجعل من هذا المشروع اساسا لسياستها الجديدة تجاه مصر.

على أنه من الأسباب الاخرى الدافعة إلى اتخاذ هذا القرار أن دالاس وايزنهاور قررا أواخر عام ١٩٥٥ البدء فى جهد دبلوماسى واسع لتسوية النزاع المصرى الاسرائيلى (كما وضح فى الفصل السابق) إلى جانب السعى لاغلاق الشرق الأوسط أمام الشيوعية، وكان شغلهما الشاغل عبد الناصر فى مصر رغم الائتلاف المعادى لاسرائيل فى المنطقة، وكان دافعهما لبذل هذا الجهد رغبتهما فى جذب الدول العربية، ولكن ذلك كان مستحيلا دون تسوية بين العرب وإسرائيل، وعلاوة على هذه التعقيدات الدبلوماسية والإقليمية كانت جماعات الضغط الصهيونية اليهودية داخل الولايات المتحدة تعمل داخل الكونجرس تمارس سيطرة شديدة على كل إدارة فيما يتصل بمصالح إسرائيل، بينما لم تكن جهود مؤيدى العرب فى الولايات المتحدة تساير فى العدد أو التنظيم جماعات الضغط اليهودية ولم يكن لهم أثر فى عمل الكونجرس [١] وسوف نبين اثر ذلك فى الموقف تجاه احتمالات قبول الإدارة لعرض التمويل.

وبايجاز فإن تفكير الإدارة الأميريكية فى اتخاذ قرار بقبول التقدم بعرض لتمويل السد العالى قد تم فى ظروف دولية هى ظروف الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى الذى كان من المرغوب فيها من وجهة النظر الأميريكية أن يكون الغرب، لا الأتحاد السوفيتى هو الذى يجنى ثمار المشاركة فى مشروع السد العالى [٢].

ومن ثم فإنه يمكن القول أن هناك عدة تطورات دولية وإقليمية تضافرت لدفع الولايات المتحدة لإعادة النظر فى موقفها وسرعة الاستجابة للموقف الجديد الناشئ عن عقد صفقة الأسلحة التشيكية بعد أن حاول عبد الناصر الحصول على الأسلحة بشروط مقبولة سبق أن وعدته بها الولايات المتحدة عند التوصل لاتفاق حول قاعدة القناة مع بريطانيا خاصة وأن التفوق العسكرى لاسرائيل فى فبراير ١٩٥٤ جعل الحصول على السلاح مسألة ضرورية لعبد الناصر، إلى أن عرضت الولايات المتحدة فى اغسطس ١٩٥٥ بيع أسلحة لعبد الناصر قيمتها ٢٧ مليون دولار تسدد نقدا وفورا وكان ذلك مستحيلا بالنسبة لعبد الناصر [٣].

وكانت الولايات المتحدة تعلم تماما أن ذهن عبد الناصر فى ذلك الوقت كانت تسيطر عليه التأخير فى مفاوضات قرض السد العالى مع البنك الدولى، خاصة وأن هذا السد يمثل قلب التخطيط الاقتصادى لمصر، وأن الاعلان عن إنشائه يمثل لعبد الناصر انجازا ضخما فى إطار السياسة الداخلية كما كان دالاس قد تلقى معلومات من القاهرة أن عبد الناصر يشعر بقلق كبير للحصول على مايؤكد حدوث تقدم حقيقى فى موضوع القرض [٤].

1- walter Judd, interview, Dulles oral History Collection, princeton University, 1964.

2 - Nolte, Richard, Years of decision in the Middle East, the yale Review, Sept. 1955, pp. 228-244.

(٢) نفس المصدر، ص ص ٢٢٨ - ٢٢٤.

4 - Selected correspondence and related material Box (96) re: Nasser, letter from Harry Kern, Newsweek, Cairo, to Mr Dulles 30 March 1955. J. F. D. papers 1952 - 1959 princeton University.

مكتبة المخطوطات الخاصة بالاوراق السرية الشخصية لجون فوستر دالاس بجامعة برنستون.

فى ظل هذه التطورات الخاصة بمصر فى منطقة الشرق الأوسط، وشعور القلق الحقيقى الذى بدأ يشعر به عبد الناصر من التوصل لاتفاق حول قرض البنك الدولى فى خريف ١٩٥٥، تواترت تقارير موثوق بها «أن السوفيت بدأوا يهتمون بتمويل السد العالى [١] ثم تأكد ذلك عندما أعلن الدكتور احمد حسين سفير مصر فى واشنطن فى ١٧ أكتوبر أن الاتحاد السوفيتى عرض على مصر قرضا بمائتى مليون دولار لتغطية تكاليف بناء السد العالى يسدد من القطن المصرى والأرز على ثلاثين سنة بفائدة ٢٪ وحدد الدكتور أحمد حسين أن مقدار القرض يمثل ثلثى التكلفة المقدرة للسد وأنه لايعرف ماذا سيكون عليه رد الحكومة المصرية على العرض، وأن مسألة إيفاد فنيين سوفيت لمصر لم تناقش بعد[٢].

وجرت اتصالات بين الحكومة المصرية والأميريكية فى واشنطن قبل إعلان العرض الرسمى للحكومة الاميريكية فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٥. ويهمنا هنا التعرف على ظروف اتخاذ القرار السياسى الأميريكى بعرض تمويل السد العالى بعد أن استعرضنا الظروف الدولية والإقليمية التى استحثت الولايات المتحدة للاستجابة حيث كان عبدالناصر دائم الإلحاح على الخارجية الأميريكية بدراسة المشروع [٣] وذلك لتحليل اتجاهات الخارجية والإدارة عند اتخاذ هذا القرار.

بحثت إمكانية التمويل من الناحية الفنية أولا على مستوى وزارة الخارجية فى اجتماع حضره هربرت هوفر وكيل الخارجية الأميريكية ويوجين بلاك مدير البنك الدولى، وجورج الان مساعد وزير الخارجية وهمفرى وزير الخزانة، وقد تم إعداد مشروع اقتراح بإمكانية التنفيذ والتمويل، وتبين أن التكاليف لن تكون باهظة على الولايات المتحدة [٤]، ويشرح وليام راونترى (الذى حل محل الان كمساعد لوزير الخارجية فى يوليو ١٩٥٦) أن قرار تقديم عرض مساعدة مصر فى بعض مراحل إنشاء السد العالى استند إلى الإعتقاد أن ذلك المشروع الضخم ينطوى على امكانيات هائلة يمكن أن تؤدى إلى تنمية اقتصاد مصر لأكثر من مجرد تلبية الاحتياجات الزراعية لشعب مصر، إذ كان مشروعا شديد الطموح، لكنه مشروع علمى كما قدر الخبراء خاصة لو كرست موارد مصر للغرض ولم تبدأ فى مشروعات أقل إنتاجية، ولقد تأكدت جدوى المشروع واتضحت رغبتنا فى مساعدة مصر وقدمنا العرض الذى ظل غير مقبول فترة من الوقت [٥].

ويحدد جورج آلان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، الذى شارك فى صياغة تفكير وزارة الخارجية لاتخاذ هذا القرار لتحليل دوافعه بما يشبه وضع النقاط على الحروف حين يشير إلى أن هناك أمرا

1- New York Times, Oct. 17, 1955 p. 3

2- Keesing's Cotnemporary Archives, Oct. 22-29, 1955 p. 14486.

(٣) شهادة هربروت برونشو Herbert Pronchow من المسؤولين بالخارجية الاميريكية -G. F. D. Oral History Collection 11, July 1966 p. 30.

(٤) شهادة برنشو المسجلة ، نفس المصدر

5- J. F. D. Oral History Collection, a transcript of a recorded inerview with Ambassador William Roumree Dec. 9, 1956.

قد لا يدركه الرأى العام وهو أن الدافع الرئيسى نحو تقدمنا بعرض مساعدة مصر فى بناء السد العالى جاء من يوجين بلاك رئيس البنك الدولى لاهتمامه بالنواحى الانمائية للبنك، وقد بعث بخبرائه لبحث موضوع السد العالى ووافق على أن يقدم البنك الدولى مبلغاً كبيراً من المال بشرط أن تقدم بريطانيا والولايات المتحدة معونة مباشرة وبشرط تعهد الحكومة المصرية بتوفير الاحتياجات من العملة المحلية والعمال المحليين، وأن يفهم عبدالناصر انه خلال السنوات الخمسة عشرة القادمة، إذا قرر القيام بمثل هذا المشروع الضخم، عليه أن يقتصد فى أى مشروعات تنمية أخرى لأن موارد مصر لن تحتمل (١).

ويوضح جورج الان ان الولايات المتحدة عملت مع البنك الدولى فى وضع برنامج وقدمته للمصريين كخطة أو كأساس للمفاوضات لكن المفاوضات لم تكن نشطة، وبدا اهتمام الروس بالموقف حتى قام شبيلوف رئيس تحرير البرافدا بزيارة مصر وافتعل ضجة استعداد الروس لمساعدة المصريين فى مختلف المجالات، وكان ذلك بعد صفقة الأسلحة التشيكية - التى لم نشعر بالارتياح نحوها - ولكنا مضينا وقدمنا عرض السد العالى، العرض الرسمى قدم بعد صفقة السلاح التشيكى، ويتساءل جورج الان هل قدمنا العرض بسبب صفقة السلاح، ويجيب عن التساؤل أنه من المبالغة قول ذلك حيث أن يوجين بلاك كان يدرس المشروع قبل ذلك بسنتين أو ثلاث سنوات وربما كانت صفقة السلاح قد عجلت بتقديم عرض السد العالى (٢) فى ديسمبر ١٩٥٥.

ويهمنا من استعراض اتجاه تفكير وزارة الخارجية بالنسبة لقرار عرض تمويل السد العالى أن نبين اتجاه تفكير الإدارة ذاتها، أى الرئيس ايزنهاور ودالاس وزير الخارجية ثم وزير الخزانة همفرى، من قرار تمويل المشروع.

الواقع أن ايزنهاور كان ينظر إلى القرار من زواية سياسية عامة، من زواية المواجهة السياسية والاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى، ثم من زواية علاقته مع بريطانيا ومع مصر، ويتضح ذلك فى أن ايزنهاور ناقش مع دالاس فى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٥ زيارة ايدن المتوقعة لواشنطن فى منتصف يناير ١٩٥٦ وبحث مع دالاس السد العالى فى مصر*، وتساءل دالاس عما إذا كان ثمة سبب يمنع من التحرك للاستجابة لمشروع السد العالى فى مصر، واجاب ايزنهاور بأن الولايات المتحدة على استعداد لذلك. ثم بحث دالاس مع ايزنهاورسياسة

---

(١) شهادة جورج الان المسجلة

A transcipt of a recorded interview with George Allen Washington D. C. Dec. 29. 1965 pp. 24-28-29.

(٢) نفس المصدر، ص ص ٣٠ - ٣٣.

(*) كانت الخارجية الأميريكية قد بدأت فى اكتوبر ١٩٥٥ تدرس المقترحات البريطانية المقدمة لها لمساعدة مصر فى بناء السد العالى نظرا للاهمية التى توليها مصر للسد العالى وللحيولة دون اختراق السوفيت لمصر والشرق الاوسط وفى افريقيا، وقد (أعد جورج الان) مساعد وزير الخارجية الأميريكية لشؤون الشرق الأدنى مذكرة يوصى فيها (دالاس) بان يخطر (ماكميلان) وزير الخارجية البريطانى بالآتى:

- ان الولايات المتحدة تشارك بريطانيا مخاوفها ازاء التسلل السوفيتى إلى مصر وتخشى المستقبل اذا لم يوقف هذا التسلل.

- ان الحكومة الأميريكية تدرك اهمية العمل الفورى لمنع السوفيت من الاستفادة بالمشروع.

- ضرورة تركيز الولايات المتحدة والمملكة المتحدةالجهودهما حول مساعدة البنك الدولى والحكومة المصرية للتفاوض حول بناء السد العالى وتحقيق=

عبدالناصر وتساءل دالاس «ما اذا كان عبدالناصر يلعب دور أمينا أم أنه دخل الجيب الشيوعى Communist Pocket وكان تقييم دالاس أن الشيوعيين يمكن أن يتقدموا بعرض لايمكن للولايات المتحدة أن تجاريه أو تنافسه، وأن البعض يظن أن عبدالناصر يحاول الحصول على عرض أميريكى ثم يدفع الروس للمزايدة على العرض، وأن الولايات المتحدة فى قبولها العرض تقدم على مجازفة ويرى دالاس ضرورة قبول هذه المجازفة(١).

وكان اهتمام ايزنهاور فى تعليقاته أنه ما دامت الولايات المتحدة سوف تقدم معونة اقتصادية فقط للعرب فليس من حق الاسرائيليين أن يغضبوا(٢) وليس من حق بريطانيا أن تغضب (يشير إلى احتمال معارضة بريطانيا واسرائيل لمساعدة الولايات المتحدة لمصر) وحديث ايزنهاور ودالاس واضح فى أنهما يميلان للاستجابة لطلب مصر تمويل السد العالى مع ادراكهما للمحاذير والشكوك فى اتجاهات عبدالناصر.

والواقع أن الرئيس ايزنهاور كان فى هذا الوقت شديد الانشغال بما يوصف (بالهجوم الاقتصادى السوفيتى) وقد طرح ذلك فى رسالة شخصية منه إلى دالاس فى ٥ ديسمبر ١٩٥٥ إذ يقدر ايزنهاور أن السوفيت يتمتعون بميزة المبادرة والهجوم الإقتصادى لتركيز جهودهم فى هذه الناحية على نحو مايفعلونه فى مصر، وأنه يجب أن تسارع الولايات المتحدة بتنظيم وحماية مصالحها وأصدقائها، ويطرح ايزنهاور فى رسالته هذه تفكيره حول أهمية المنافسة الإقتصادية مع السوفيت فى دول العالم الثالث من خلال التنسيق والتكتل مع الدول الصديقة للولايات المتحدة(٣).

ولو أن رسالة ايزنهاور إلى دالاس لم تشر صراحة إلى موضوع السد العالى فإن توقيتها ٥ ديسمبر ١٩٥٥ متزامنة مع تفكير الإدارة فى اتخاذ قرار سياسى فى الموضوع تعكس وضع ايزنهاور لمشكلة تمويل السد العالى فى إطار أشمل من الناحية السياسية والدولية وهو المواجهة والتنافس الإقتصادى مع الإتحاد السوفيتى فى دول العالم الثالث ومن بينها مصر.

=تفاهم أميريكى بريطانى حول المعونة المالية لمصر انظر مذكرة (جورج الان) المرفوعة إلى (هربرت هوفر) وزير الخارجية بالنيابة وموضوعها المقترحات البريطانية حول السد العالى فى ٢٢ /١٠/١٩٥٥ ملف 874. 2614/22-10-56.

وقد جرت بالفعل مشاورات أميريكية بريطانية فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٥ بين دالاس وزير الخارجية الأميريكية وسلوين لويد وزير الدولة البريطانى طرح فيها دالاس حجة الولايات المتحدة فى تمويل السد العالى على أساس انه من الواضح أن عبدالناصر سوف ينتهج سياسة محايدة مماثلة لسياسة تيتو وانه لازال من الممكن الاستفادة من نواياه بمساعدته فى بناء السد العالى، وقد طرح دالاس على الوزير البريطانى الافكار الأميريكية التى بعث بها هوفر اليه فى باريس.

أنظر مجموعة الوثائق البريطانية

F. O. 371/ 113641.

نص محضر اجتماع دالاس مع سلوين لويد فى برقية السفارة البريطانية فى باريس رقم ٣٧٢ فى ٢٦ أكتوبر، الفقرات٢، ٤.

1- Telephone call to the president tuesday . Nov 29, 1955, Telephone conversations, Wite House Sept. 1. 55. to Dec. 1955, T. C. DDE to Dulles, 11/29/55 Box no. (11) Telephone call series, D. D. E. papers .

(٢) نفس المصدر.

3- White House correspondence, General 1955, personal Gettysburg Dec. 5, 1955 White House from D. D. E to J. F. D.The secretary of state D. D. E. Library.

ويؤكد ترجيح هذا الاحتمال أن الاجتماع الشامل لاتخاذ قرار سياسى بالموافقة على تقديم عرض لتمويل السد العالى عقد فى ٨ ديسمبر ١٩٥٥ فى اجتماع فى كامب ديفيد بين ايزنهاور ودالاس وعدد من معاونيه (همفرى وزير الخزانة) وآخرين دار إطار الاجتماع حول «كيفية مواجهة الأساليب السوفيتية فى المنطقة ومقاومتها»، وقد تعرضت المناقشة لمسألة المعونة الاقتصادية، ولخص دالاس رأيه فى أن السياسة الأميريكية فى هذا الإطار تفتقر إلى عنصرى المرونة والإستمرارية، ثم أثار همفرى وزير الخزانة موضوع تمويل الولايات المتحدة لمشروع السد العالى وأشار إلى طلب موافقة خاصة من الكونجرس على مشروع مثل السد العالى سوف يقابل بالرفض على أساس أنه سوف يزيد الإنتاج الزراعى وأن كل عضو فى الكونجرس سوف يطلب سداً لمنطقته وسوف يعترض على الموافقة على اقامة سد للمصريين * (سوف نتناول فى موضع لاحق اتجاهات الكونجرس عند التطرق لظروف سحب عرض التمويل) وكانت إجابة دالاس تعكس ميلا للموافقة فقد أوضح أنه لا يرى مبررا لأخذ موافقة محددة من الكونجرس على مشروعات محددة بل أن يتم ذلك فى نطاق مسئولية الإدارة وأن يكتفى الكونجرس باعطاء موافقة عامة بحيث يساعد على دعم المشروعات التى تستمر لسنوات طويلة وأن هذه الطريقة التى يمكن بها دعم المشروعات الكبرى ذات الطابع الذى يستولى على الخيال العام وتحدث النتائج النفسية المطلوبة(١).

وتحليل الاتجاهات فى الاجتماع يشير إلى أن ايزنهاور كان يحدد الإطار السياسى ككل من حيث مواجهة الأساليب السوفيتية فى المنطقة وعلاقة المعونة الإقتصادية بذلك.

أما دالاس فقد كان يؤيد المرونة والاستمرارية فى تقديم المعونة وأن يكون ذلك من مسئوليات الإدارة - لا الكونجرس - أما الاتجاه الثالث الذى عكسه همفرى وزير الخزانة فهو إثارة احتمالات معارضة الكونجرس (وهو ما حدث فعلا) ومع وجود هذه الإتجاهات على مستوى الإدارة عند تفكيرها فى اتخاذ القرار فقد اتخذ القرار السياسى بعرض التمويل على كل حال فى الأسبوع الثانى من ديسمبر ١٩٥٥.

(*) وقد بدأت الإدارة الأميريكية فى نفس الوقت تقريبا سلسلة اتصالات مع الكونجرس لتأكيد مصلحة الولايات المتحدة فى تمويل السد العالى من حيث ضآلة التأثير على انتاج القطن فى الولايات المتحدة.

انظر : رسالة مساعد وزير الخارجية بالنيابة رودريك اوكونور Roderic O'Connor إلى جى ت راذرفورد J. T. Rutherford عضو مجلس النواب الأميريكى فى ٢٨ ديسمبر ١٩٥٥ ملف .874. 2614/ 28-12-56

وانظر أيضا خطاب مؤسسة فرانك نيكل Frank Nickell للابحاث الجيولوجية إلى هريرت هوفر وكيل الخارجية الأميريكية عن ضرورة مشاركة الولايات المتحدة فى بناء السد العالى (٢٠ ديسمبر ١٩٥٥) بنفس الملف.

1- The secretary, Dec. 9, 1955, Memo of conversation at Luncheon, Camp David, Dec. , 8, 1955, participants, the president, secretary Humphrey, secretary Wilson, Dr. Snyder, Secreary Dulles, Box (23), Meetings with the president.

ثالثا: موقف الإدارة الأميريكية من مفاوضات تمويل المشروع:

وبالتوازى مع عملية صناعة القرار السياسى فى الإدارة الأميريكية كانت قد بدأت مفاوضات استطلاعية فى واشنطن فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٥ حول المعونة الغربية لإنشاء السد العالى اشترك فيها بلاك ووكيل الخارجية الأميريكية هربرت هوفر والسفير البريطانى فى واشنطن سير روجر ماكينز * Sir Roger Makins وعبدالمنعم القيسونى وزير المالية فى مصر[١]، وقدرت تكاليف المشروع بحوالى بليون دولار يستغرق ما بين ١٥ – ١٨ عام واتفق على أن يقرض البنك الدولى مصر مائتى مليون دولار، وهو الحد الاقصى المسموح به لإقراض مصر، وافقت الحكومة البريطانية والأميريكية على استكمال المبلغ كمنح - لاقروض - توزع على أكثر من سبع سنوات، وتقدر اجماليا بمائتى مليون دولار، أى أن اجمالى المبلغ ٤٠٠ مليون دولار تغطى جزء النقد الأجنبى، وتغطى الحكومة المصرية جزء النقد المحلى، ويصف بلاك المفاوضات بأنها كانت عملية شاقة[٢] ونقلت النتائج لعبدالناصر.

وثمة عنصر هام ارتبط بقرار تقديم المعونة أو عرض التمويل له دلالاته السياسية على الدوافع على مصير العرض ذاته فيما بعد، يهمنا الاشارة إليه قبل الانتقال إلى استعراض المفاوضات مع الحكومة المصرية حول تنفيذ عرض التمويل وما اعتورها من صعوبات.

ففى مرحلة المفاوضات المصرية الأميريكية فى نوفمبر وديسمبر ١٩٥٥ وقبل إعلان قرار الحكومة الأميريكية فى ١٧ ديسمبر اقترح هوفر وكيل الخارجية الأميريكية أن هذه المعونة الأميريكية لمصر من وراء هذا المشروع سوف تجلب فوائد أخرى إذ يمكن استخدامها فى اقناع عبدالناصر بقبول اتفاقية سلام مع اسرائيل. ومع أن هذين الموضوعين غير مرتبطين ارتباطا مباشرا، فقد كانت وزارة الخارجية تأمل من وراء المكانة المرموقة التى سيحققها عبدالناصر من إنشاء السد العالى من زيادة نفوذه وقوته بما يكفل له ويساعده على التوصل لمثل هذه التسوية، وقد ذكر دالاس هذا الاحتمال لايزنهاور فى ٨ ديسمبر ١٩٥٥ (الاجتماع السابق الاشارة إليه) ووافق ايزنهاور بان يقرن عرض المعونة مع ايفاد بعثة للسلام، وأوفد فعلا (روبرت اندرسون) نائب وزير الدفاع

(*) وقد سبق اجتماع (هوفر) والسفير البريطانى ماكينز Makins مع القيسونى فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٥ اجتماعا بين (هوفر) و (ماكينز) لمناقشة تمويل بناء السد العالى فى ١٦/ ١١/١٩٥٥ وكانت التوصيات التى اعدتها الخارجية الأميريكية لهذا الاجتماع هى : أن تبادر الولايات المتحدة بممارسة الضغط على المملكة المتحدة للتدخل لحل المشكلة بتقسيم مياه النيل وان تستكشف مع المملكة المتحدة المتطلبات الضرورية للعمل بهدف حل مشكلة التمويل.

انظر اجتماع هوفر مع السفير البريطانى للاعداد للمباحثات مع القيسونى، انظر نص المحضر فى ١٦ نوفمبر ١٩٥٥، بنفس الملف السابق.

1- Love, Suez, op. cit., p. 302.

(٢) انظر بلاك الشهادة المسجلة، المصدر السابق.

وانظر كذلك Discussion concerning the financing of Egyptian dam project, U. S., Dept. of state bulletin XXXIII, no. 861 Dec. 26, 1955, pp. 1050-1051.

السابق لمقابلة عبدالناصر سرا ومقابلة بن جوريون [1] (استعرضنا فى فصل سابق الدور الأميريكى فى الوساطة لتسوية النزاع بين مصر وإسرائيل) وكان تصور الخارجية الأميريكية واضحا فى ربط التقدم بمفاوضات السد العالى ارتباطا وثيقا بالسياسة العامة للولايات المتحدة فى الشرق الأدنى[2] مما كان له أثره فى وقت لاحق فى إعادة النظر فى قرار عرض التمويل.

فى ضوء اجتماعات الخارجية الأميريكية واجتماع الرئيس ايزنهاور بوزير الخارجية والخزانة ثم فى ضوء المفاوضات التمهيدية التى بدأت فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٥ حضرها الدكتور عبدالمنعم القيسونى، تلقى الدكتور القيسونى تأكيدات من حكومتى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بتمويل المراحل الأولى من المشروع، واستكمال التمويل المقدم من البنك الدولى فى المراحل المتقدمة[3].

ويشير يوجين بلاك إلى أن الاتفاق الذى تم التوصل إليه لم يقبله عبدالناصر عندما نقله القيسونى إليه لأنه ينطوى على شروط تعتبر فى نظره مساسا بسيادة مصر فيما بينما يقدر البنك الدولى أنها ضرورية لنجاح المشروع، ويقدر بلاك أن البنك والولايات المتحدة كانتا تريدان التأكد من قدرة الحكومة المصرية على توفير النقد المحلى المطلوب، وأن تكون الحكومة المصرية راغبة فى التركيز على السد العالى، وألا تتعهد بمشروعات أخرى تستنفد قروضه، وكلها، كما يقدر بلاك شروط معقولة، وانه نتيجة لذلك توجه لمصر لشرح هذه الشروط وأنها حيوية لاستكمال المشروع.

ويقدر ارسكين تشيلدرز أن عبدالناصر لم يكن راضيا عن شروط البنك بالنسبة للاخطار بالمعلومات عن موقف النقد الأجنبى فى مصر والحالة الإقتصادية، ووصفه لهذه المتطلبات بأنها (قيود) وأحس أنها تنقص من كرامة مصر، مما أثار حساسية مصر، كما يحلل (تشيلدرز) من الضغوط المالية التى تعرضت لها من خبرتها السابقة والتى أدت بها إلى الاحتلال[4].

1- Love, Suez, op. cit pp. 307-308. Herbert, Parmet, Eisenhower and the American crusades, N. Y. Mc Millan Co., 1972, pp. 479-80.

2- Memo for the president, sub. status of U. S. offer on the High Aswan Dam, secret, Dept., Memo Hoover to D. D. E, Box (8) D. D. E. papers 1953-1961, Ann whitman file, International series.

هذه المذكرة موجهة من هربرت هوفر نائب وزير الخارجية الأميريكية إلى الرئيس ايزنهاور (دون تاريخ) ولكنها فى وقت ما بعد مارس ١٩٥٦ وفى وقت كانت احتمالات نجاح مهمة السلام التى قام بها اندرسون إلى مصر واسرائيل قد اقتربت من الفشل مما كان له اثره فى إعادة التفكير فى العرض الأميريكى إلى جانب عوامل اخرى.

3- Discussions concering financing of Egyptian High Dam project, op. cit. pp. 1050-1051.

وراجع نص الاعلان الصادر عن الخارجية الأميريكية فى نشرة وزارة الخارجية الوثائق السياسية.

U. S. Dept. of state, bulletin, American foreign policy 1954-1955, Basic Documents Vol II p. 2230.

وراجع ايضا شهادة بلاك المسجلة حول التفاصيل المالية للمشروع ونصيب كل من الولايات المتحدة ومصر والمملكة المتحدة، المصدر السابق.

4- Childers, Erskine, The Road to Suez, A study of western - Arab Relations, London, McMillan, 1962 p. 154.

ويهمنا ابراز رد الفعل الأميريكى إزاء اعتراضات عبد الناصر إزاء ما وصفه بالقيود أو الشروط، فقبل سفر بلاك إلى القاهرة فى أواخريناير ١٩٥٦ لاقناع عبد الناصر بعرض البنك الدولى اتصل دالاس به وابلغه «أنه من أهم المواقف التى تواجه الولايات المتحدة، وعرض تقديم أى شىء فى سبيل اقناع عبد الناصر، ويشير «بلاك» ان ذلك كان موقف ايدن عندما قابله فى لندن فى طريقه للقاهرة[١].

ويحلل بلاك مفاوضاته مع عبد الناصر بأنها كانت بالغة الصعوبة وأنه أبلغ عبد الناصر أنه لن يتنازل عن شروط القرض، وأن سبب حضوره هو شرح الشروط وأنها فى مصلحة عبد الناصر ومصلحة البنك الدولى، ويخلص بلاك إلى أنه استطاع بعد ثلاثة أسابيع فى مقابلات مع «المسؤولين» لاقناعهم بالتوصل إلى اتفاق، لكن عبد الناصر برغم ذلك لم يكن راضيا عن شروط المنح المقدمة من الولايات المتحدة والحكومة البريطانية، وأراد تحسينها، ويروى بلاك أنها معقولة وسخية ونصحه بقبولها والبدء فى المشروع، لكن عبد الناصر رفض التضحية وأصر على تحسين شروط الهبات، وأوضح بلاك أنه دون مساعدة الحكومة الأميريكية والبريطانية فان البنك لن يستطيع الاستمرار، وكان ذلك فى فبراير ١٩٥٦.

وتشير الوثائق الخاصة بالرئيس ايزنهاور أن نائب وزير الخارجية الأميريكية عرض عليه المقترحات المصرية المضادة التى تغير - كما تروى مذكرة نائب وزير الخارجية الأميريكية - من الفرضية التى استند إليها تقديم العرض الأميريكى البريطانى، وشملت المقترحات المصرية المضادة طلب ضمانات أقوى خاصة بالمعونة الأميريكية للمشروع ككل وليس فقط بالنسبة للمرحلة الأولى[٢]، كما طالبت المقترحات المصرية بادماج المرحلة الأولى فى المشروع ككل وعدم اعتبارها جزءا منفصلا.

وتروى مذكرة هوفر إلى الرئيس ايزنهاور أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تشاورتا فى واشنطن حول المقترحات المصرية المقدمة فى فبراير ١٩٥٦ دون التوصل لنتائج أو احراز تقدم[٣].

والواقع أن اعتراض عبد الناصر فى حد ذاته على شروط البنك أو شروط الولايات المتحدة لم يكن هو الدافع الحقيقى وراء تغير وقف دالاس والإدارة الأميريكية بل أن ثمة اعتبارات أميريكية داخلية (الكونجرس) وهو ما سنتناول بالتفصيل لاثره فى صنع القرار الأميريكى الخاص بسحب العرض واعتبارات سياسية إقليمية خاصة بفشل مهمة اندرسون السرية فى الشرق الأوسط، ثم التقييم السلبى عموما لاتجاهات عبد الناصر فى المنطقة اسهمت مجتمعة فى تباطؤ المفاوضات وعدم الرد على المقترحات المصرية والتمهيد لاتخاذ قرار بسحب العرض الأميريكى.

---

(١) بلاك، المصدر السابق، ص ص ٨، ٩، ١٠

2- Memo for the president sub statuse of U.S. Offer on Aswan High Dam D.D. E paper»

المصدر السابق

(٣) نفس المصدر، ١٠ - ١١.

رابعا : موقف الكونجرس من عرض تمويل المشروع:

كان دالاس يواجه مشكلة أمام الكونجرس بالنسبة لمشروع قانون المعونة الأجنبية ومعارضة بعض أعضاء مجلس الشيوخ لعرض تمويل السد العالى، الفئة لأولى منهم من أعضاء الولايات الجنوبية الذين يتخوفون من زيادة أراضى مصر وإنتاج المزيد من القطن مما يزيد من المعروض العالمى الذى قد يضر بأسعار القطن، ويقدر (بلاك) أن ذلك كان ينطوى على «تفكير غبى» لأن السد العالى سوف يستغرق ١٥ عام وأن وقتا طويلا سوف يمضى قبل التأثير فى الأسواق، ولكن الأمر، كما يقدر بلاك كان مسألة سياسية. والفئة الثانية من أعضاء مجلس الشيوخ فقد كانت تعارض لأسباب سياسية صريحة فهم يعارضون بشكل عام تقديم معونة لما يسمى (بالدول المحايدة) التى تضم نهرو وتيتو وعبد الناصر[١].

ويضيف بلاك إلى هذا أن دالاس لم يكن سعيدا، ثم فى نفس الوقت لان روبرت اندرسون كان فى مهمة سرية للشرق الأوسط لمحاولة تسوية النزاع العربى الإسرائيلى، لكن تبين لاندرسو ن أن عبد الناصر لا يستطيع الدخول فى التسوية [٢].

بعد مارس ١٩٥٦[٣]. كان ايزنهاور ومساعدوه يدرسون مستقبل العرض الأميريكى لتمويل السد العالى* وفى نفس الوقت كان بلاك يبذل جهودا اضافية لانقاذ الموقف، فقد قابل عبد الناصر مرة أخرى فى يونيو ١٩٥٦ وكان عبد الناصر بالغ القلق الدهشة والاستياء لعدم الرد على مقترحاته الخاصة بالمنح الأميريكية، وحاول بلاك أن يشرح له الصعوبات السياسية التى يواجهها دالاس وحاول حث عبد الناصر على قبول الشروط حتى يبدأ التنفيذ (انتهى عبد الناصر إلى قرار بقبول الشروط لتقديره أن الولايات المتحدة سوف ترفض على كل حال).

وتشاور بلاك مع دالاس وروبرت ميرفى وهربرت هوفر بالخارجية الأميريكية وشرح مقابلته مع عبد الناصر ورفضه بقبول الشروط دون تردد، وكان تفكير دالاس كما يشرح بلاك قد بدأ يتبلور فى اتجاه الرفض إذ قال لبلاك «إننا نتساءل عن مدى قدرة الحكومة المصرية فى تنفيذ المشروع ولست أدرى هل سنمضى فى تنفيذ المشروع أم لا»، وكان تعقيب بلاك «إنه ما لم تمض الولايات المتحدة فى المشروع فسوف ينطلق الجحيم من عقاله Hell Might Break Loose واننى كمدير للبنك قد أوفر على نفسى المتاعب إذا الغى المشروع ولكن كمواطن أميريكى قد يكون لذلك آثار ضارة بالغة الخطورة ما لم ينفذ المشروع» [٤].

---

(١) نفس المصدر، ويلاحظ ان جون بيل فى سيرته عن دالاس يعطى اولوية كبيرة لهذا العامل ضمن دوافع دالاس فى الغاء عرض التمويل، ويرى انها تكمن فى مواجهة سياسة عبد الناصر الحيادية الايجابية ويهدف كشف المبادرة السوفيتية الاقتصادية لدخول الشرق الأوسط. انظر :

Beal, Robinson. John Foster Dulles, abiography, N.Y. Harper, & Brothers, 1957, pp. 260-261.

(٢) بلاك، المصدر السابق، ١٠ ـ ١١.

(٣) مذكرة هوفر الى ايزنهاور عن موقف الباحثات وارتباطها بالسياسة الأميريكية العامة فى الشرق الأدنى ـ مصدر سابق.

(*) فى نفس الوقت كان السفير الامبريكى فى القاهرة «هنرى بايرود» يحاول بدوره التغلب على الصعوبات التى تواجه التوصل إلى اتفاق فى مقابلاته مع الدكتور عبدالمنعم القيسونى سواء بالنسبة للاتفاق مع السودان حول تحديد حصص مياه النيل او تعويضات سكان وادى حلفا كما كان ينقل فى الوقت نفسه إلى الخارجية الأميريكية قلق الحكومة المصرية كما يعبر عنه الدكتور القيسونى لتأخير رد الخارجية الأميريكية على مقترحات مصر وانجاز مفاوضات التمويل.

انظر: نص البرقية الرمزية السرية من بايرود إلى وزير الخارجية الاميريكي عن مقابلته هو والسفير البريطانى همفرى تريفيليان مع الدكتور القيسونى فى ٣٠ مايو ١٩٥٦ ملف 874. 2614/5- 3056. وبرقية فى ٢ يونيو ١٩٥٦ بنفس الملف

(٤) بلاك، المصدر السابق ، ص ص ١٣ ـ ١٤.

وبدت معالم التفكير في اتخاذ قرار بسحب عرض التمويل تتضح وسط إشاعات عن المعونة السوفيتية للسد العالى* كما أعلن فى واشنطن أن الاعتمادات المخصصة للسد العالى لم تعد باقية، وأن الأمر يتطلب اعتمادات جديدة **.

على أن السفارة الأميريكية فى القاهرة كانت قد بدت تستشعر مخاطر التردد الأميريكى فى الاستجابة لالحاح مصر للمشاركة فى تمويل السد العالى وكانت تدرك خطورة نتائج هذا التردد والآثار التى يمكن أن تترتب على سحب عرض تمويل السد العالى على العلاقات المصرية الأميريكية.

ففى تقييم شامل للسفارة الأميريكية فى القاهرة بعث به (بايرود) إلى الخارجية الأميريكية فى واشنطن[1] قارن بين ظروف اتفاق صفقة السلاح المصرية التشيكية وظروف تمويل مشروع بناء السد العالى واوضح أن التردد الأميريكى فى تزويد مصر بالسلاح قد دفع بها إلى اللجوء إلى السوفيت، وكذلك فإن التردد فى تزويد مصر بالمعونة اللازمة لبناء السد العالى سوف يفتح الباب أمام السوفيت وحذر (بايرود) من التأخير والتسويف وقال:

«إنه مع أن الوقت قد أزف بالفعل فإنه لايزال ممكنا مواجهة السوفيت بتأكيد موقف متعاطف حيال مشروع السد العالى الذى لاتزال الولايات المتحدة ملتزمة به وأنه على الولايات المتحدة أن تستعد لمواجهة النتائج التى قد تتجاوز حدود مصر، كما حدث فى صفقة السلاح إذا لم تستأنف مفاوضات تمويل بناء السد العالى خاصة وأن الحكومة المصرية مصممة على إنجاز المشروع مهما كان الثمن».

إلا أنه فى العاشر من يوليو ١٩٥٦ أكد دالاس انه من غير المحتمل أن يستمر القرض الأميريكى[1] كما أكدت لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ أنه لن يستخدم اعتمادات الأمن المتبادل لهذا المشروع دون موافقة مسبقة .فى هذا الجو المشحون كان السفير المصرى فى طريقه إلى واشنطن مزودا بتعليمات عبد الناصر بقبول العرض الأميريكى*** وفى ١٧ يوليو أعلن صراحة موافقة مصر على العرض وكان مقررا أن يقابل دالاس

(*) الوثائق السرية الأميريكية والتى لم يفرج عنها حتى الآن والتى سمح لنا الاطلاع عليها والخاصة بموضوع تمويل السد العالى تشير إلى أن الموضوع لم يكن اشاعة فقد بعث السفير الأميريكى فى القاهرة (هنرى بايرود) فى ٨ يوليو ١٩٥٦ ببرقية سرية تتضمن معلومات عن عرض سوفيتى لتمويل السد العالى (قرض بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار قيمة معدات وتسدد بالقطن فى غضون ٣٠ سنة بفائدة ٢,٥٪ واتمام السد العالى بالكامل خلال ٦ سنوات، وقد كان من دقة هذه المعلومات التى نقلها (بايرود) إلى (دالاس) ان (دالاس) بادر على الفور بابلاغها إلى الخارجية البريطانية لتنسيق مواقفهما ازاء احتمال وجود اتفاق سوفيتى مصرى حول السد العالى . انظر برقية (بايرود) إلى الخارجية الاميريكية رقم ٢٤٣٨ فى ٨ يونيو ملف

874.2614 - 6-8-56.

وبرقية دالاس إلى لندن رقم ٧٥٩٠ فى ١٦ يونيو ١٩٥٦ بنفس الملف.

(**) وكانت لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ قد رفضت التمويل من اعتمادات برنامج الأمن المتبادل لعام ١٩٥٧ دون موافقة الكونجرس . انظر رسالة دالاس الى السناتور «هايدن» Hayden رئيس لجنة الاعتمادات فى مجلس الشيوخ فى ٢٦ يونيو ١٩٥٦، ملف: 874. 2614/6-26-56.

(١) انظر برقية بايرود إلى دالاس فى ١٦ يونيو ١٩٥٦ رقم ٢٥١٥ فى ١٦ يونيو ١٩٥٦ ملف 874.2614/ 6- 16-56

2- Simon. Halley. and the Answer was suez Reporter. Vol. XV. Sept. 16. 1956 p. 32.

(***) كان (بايرود) قد اجرى مشاورات مكثفة مع السفير المصرى احمد حسين فى الاسكندرية ثم مع عبد الناصر فى برج العرب بالاسكندرية حيث وافق عبد الناصر على استئناف المباحثات فى واشنطن وطلب إلى احمد حسين سفير مصر فى واشنطن السفر وقد اكد احمد حسين (لبايرود) انه ليس ثمة نية لاشتراك السوفيت فى التمويل كما اكد له عبد الناصر انه يريد فعلا صداقة الولايات المتحدة وانه لا يعمل ضد المصالح النفطية الاميريكية او البريطانية فى مصر.

انظر برقية (بايرود) إلى الخارجية الأميريكية عن لقائه مع أحمد حسين وحديث أحمد حسين مع عبد الناصر فى ١٠ يوليو ١٩٥٦، وبرقيته التالية فى ١٢ يوليو ١٩٥٦ فى نفس الملف

874.2614/1256 .

لتوثيق الاتفاق [1] ولكن فى واشنطن كان شيئا آخر قد تم التوصل إليه ويعقب «المساعد الخاص لدالاس (وليام ماكوبر) على موضوع قرار السحب فيقول «إن دالاس كان يرى دائما اننا لم نسحب العرض، لقد تقدمنا بعرض ورفضته حكومة مصر، لقد كانت مصر تسعى لعرض افضل» وبلغة المحامى يعنى ذلك رفض العرض المقدم ويروى مساعد دالاس أن عبد الناصر كان يساومنا للحصول على عرض افضل، ولكن دالاس اتخذ قرارا مدروسا بعناية تامة بوقف هذا كله، وقرر دالاس أنه لابد أن يظهر للعالم أن تلك ليست هى الوسيلة التى تؤدى بها اللعبة وأن تلك ليست هى الوسيلة للعب مع الولايات المتحدة.

خامسا: القرار السياسى بسحب عرض التمويل (موقف الإدارة):

ويؤكد مدير إدارة التخطيط السياسى بالخارجية الأميريكية (روبرت باوى) هذا المعنى بتحليله لظروف اتخاذ القرار وكيفية صياغته فور إعلان عزم عبد الناصر على إيفاد السفير أحمد حسين إلى واشنطن لبحث موضوع العرض الخاص بالمساعدة فى إنشاء السد العالى ويروى «ريتشارد باوى Robert Bowie» ان الاجتماع الخاص باتخاذ قرار سحب عرض التمويل كان اجتماعا هاما والذى دعا إلى عقد الاجتماع عودة السفير المصرى إلى واشنطن.

ويتحدث مدير إدارة التخطيط السياسى بالخارجية الأميريكية عن الظروف التى اقترن بها اتخاذ قرار السحب فى هذا الاجتماع (١٦ يوليو ١٩٥٦) أولها الشك فى قدرة المصريين فى توفير المال اللازم لسداد استثمارات السد العالى بعد التزام مصر بالمشتروات الضخمة من السلاح من الاتحاد السوفيتى[2]، وثانيها أن يوجين بلاك أجرى مباحثات مطولة مع عبد الناصر لكن عبد الناصر صور الشروط التى طرحها (بلاك) بأنها محاولة للتدخل فى الشؤون الداخلية والسيطرة على مصر، وثالثا أنه أثناء مناقشة مشروع المعونة الأجنبية فى الربيع وأوائل الصيف بدأ عدد من أعضاء مجلس الشيوخ عن الولايات الجنوبية إثارة أسئلة عن تمويل الولايات المتحدة للسد العالى الذى يساعد على انتاج قطن مصرى ينافس الأسواق العالمية مع قطن الولايات الجنوبية، وكان العامل الحاسم فى اتخاذ القرار بسحب العرض ـ كما يروى مدير التخطيط السياسى بالخارجية الاميريكية الذى شارك فى الاجتماع ـ أن السد لن يبنى قبل ١٠ أو ١٥ عام ويتكلف ما بين بليون ونصف من الدولارات وأنه فى ضوء المطالب السوفيتية بسداد قروض المعدات العسكرية فان النتيجة قد تكون بدلا من تحقيق فوائد سياسة أن يتحول العرض إلى مصدر احتكاك بين مصر والولايات المتحدة [3].

تلك هى خلفية القرار الذى توصلت إليه الإدارة الأميريكية فى ضوء الاعتبارات السابق تناولها، ولكن يبقى عامل داخلى حاسم أثر فى هذا القرار إلى حد بعيد وهو موقف الكونجرس الأميريكى من تمويل السد العالى.

1- J.F.D. Oral History collection, a transcript of a recorded interview with william Macomber Jr.12, 19 Jan. 1966, pp. 53-54.

وهو المساعد الخاص لوكيل وزارة الخارجية.

2- J.F.D. Oral History collection, a transcript of a recorded interview with Robert Bowie , August 10, 1966, pp. 30 - 32..

(٣) نفس المصدر

وانظر ايضا مذكرة (جورج الن) مساعد وزير الخارجية الأميريكية للشرق الادنى الرفوعة إلى دالاس قبيل اجتماعه مع السفير المصرى «احمد حسين» فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ عن النقاط التى سوف يستند اليها فى ابلاغه بسحب عرض التمويل، ملف 874/26417-19-56.

ويعلق الرئيس ايزنهاور على ذلك بقوله: «إن مشروع السد العالى لم يكن مقبولا فى الولايات المتحدة لاسيما فى الكونجرس وكان يقتضى منى ومن دالاس ممارسة كل الضغوط للحصول على موافقة الكونجرس، ولم نكن متحمسين للقتال فى الكونجرس لصالح دولة تعتقد أنها تستطيع التعامل مع السوفيت، وبحلول منتصف يونيو ١٩٥٦ كنت ومساعدى نتشكك فى حكمة اشتراك الولايات المتحدة فى تمويل السد العالى كما كانت لدى دالاس شكوك قوية» (١).

ـ موقف الكونجرس من سحب عرض التمويل:

وبقدر ما كان السد العالى قضية تشغل الإدارة الأميريكية، كان محل دراسة ومناقشة فى الكونجريس حددت بشكل حاسم مستقبل هذا المشروع من حيث الموقف الأميريكى النهائى من الاسهام فى تمويله.

وقد عرضت الإدارة الأميريكية (هربرت هوفر وكيل وزارة الخارجية الأميريكية) ـ بعد اعلان عرض التمويل في ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ ـ تفاصيل المشروع على لجنة الاعتمادات فى مجلس الشيوخ فى جلسة استماع فى ٢٦ يناير ١٩٥٦ (٢) طرح فيه تفاصيل المشروع، أهدافه وتكاليفه والجوانب الفنية، ثم دارت مناقشة الأعضاء فى جلسة الاستماع حول قدرة مصر المالية، تقسيم مياه النيل مع السودان ودور البنك الدولى فى التمويل ثم العرض السوفيتى بتمويل السد العالى.

وطرح هوفر ممثل الخارجية الأميريكية العرض المقدم من المملكة المتحدة والولايات المتحدة لمصر لتقديم الجزء الأكبر من مكون النقد الأجنبى فى المرحلة الأولى على أساس منحة، ولم يقدم أى تعهد باستثناء المرحلة الأولى، أما بالنسبة للمرحلة الثانية فقد كان واضحا للحكومة المصرية أن الولايات المتحدة سوف تكون على استعداد لدراسة المساعدة المقدمة فى ضوء الظروف السائدة وبشرط الخضوع لاجراءات الكونجرس.

وكانت مناقشات أعضاء مجلس الشيوخ تدور وتتركز حول مدى الاستفادة التى ستعود على الشركات الأميريكية من المساهمة فى مراحل التنفيذ، ثم حول تأثير بناء السد العالى على تصدير القطن المصرى ومنافسته للقطن الأميريكى، وكان توضيح هوفر أن الحكومة المصرية تريد تنويع صادراتها وعدم التركيز على اقتصاد المحصول الواحد، وأوضح سيطرة مصر على انتاج القطن، كما استعرض المجلس علاقات مصر التجارية مع الأتحاد السوفيتى.

وإلى جانب مناقشة أعضاء الكونجرس للجوانب الفنية والاقتصادية ربط أعضاء الكونجرس (السناتور (ديركسين Dirkesen) بين المعونة وبين تعهد مقدم من جانب مصر بالنسبة لحل مشكلة الشرق الأوسط وتجاه اسرائيل بصفة خاصة، ونفى هوفر وكيل الخارجية الأميريكية مثل هذا الربط أو التعهدات وإن كان قد اشار أن مصر لن تستطيع دخول سباق تسلح أو توجيه مواردها للحرب وفى نفس الوقت الاستمرار فى تنفيذ مشروع بهذه الضخامة.

1- Eisenhower, Waging peace, op. cit p. 30-34.

2- Financing of Aswan High Dam in Egypt - Hearing before the committee on appropriations, U.S. senate 84th Congress, 2 nd session Jan. 26, 1956 pp. 1-25.

كما تعرضت المناقشة للآثار التى يمكن أن تترتب على أشتراك الأتحاد السوفيتى فى تمويل المشروع ومقارنتها بالآثار أو المزايا التى تجنيها الولايات المتحدة من الاضطلاع بهذا العمل وطرح (السناتور نولاند Knowland) الآثار المترتبة على تغلغل السوفيت فى الدول النامية بمساعداتهم الاقتصادية، ومجمل تعليقات الأعضاء كانت تنم عن شكوكهم فى امكانيات السوفيت ونواياهم وقدراتهم الفنية[1].

إن التحليل الموضوعى لاتجاهات المناقشة فى الكونجرس الأميريكى تدل بجلاء على أن عرض التمويل الذى أعلنته الإدارة فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ لقى مقاومة عنيفة داخل الكونجرس، فقد جاء فى بيان وزارة الخارجية الأميريكية عن الترتيبات المالية أن القرض الأنجلو أميريكى سوف يقدم بشرط موافقة السلطات التشريعية[2]. وفى ٢٠ ديسمبر أعلن دالاس أن الإدارة سوف تطلب من الكونجرس أعتماد مائة مليون دولار فى شكل مرن يستخدمه رئيس الجمهورية فى الشرقين الأدنى والأوسط، وصرح دالاس أن الاعتماد الخاص بمعونة تمويل السد العالى سوف يستمد من هذا المبلغ بمعدل ١٥ ـ ٢٠ مليون دولار فى العام. وطبقا لتقدير الإدارة فقد كانت الاعتمادات الخاصة بالمراحل الأولى للتشييد متاحة فعلا من مخصصات إدارة التعاون الدولى للعام المالى ١٩٥٦[3] ومع أن اعتمادات المعونة للمراحل التالية سوف تخصص على أساس سنوى، حيث أنه لا يمكن لأى دوره للكونجرس إلزام دورة لاحقة باى اعتمادات، فقد كانت الإدارة تسعى لنوع من النص التشريعى لضمان إتاحة أعتمادات كافية لكافة مراحل التشييد، لكن الكونجرس لم يكن سبق له أن رخص بأى تعهدات طويلة الأجل من هذا النوع.

وفضلا عن ذلك فان عديدا من أعضاء الكونجرس فى السنوات الأخيرة للولاية الأولى لايزنهاور كانت تساورهم شكوك عميقة فى معونة أى دولة محايدة، فصفقة الأسلحة التشيكية التى عقدتها مصر القت بظلال من الشك على شخصية عبد الناصر وامكانية التحالف معه كرجل موال للغرب فى أعين المشرعين فى الكونجرس، وكان المسؤولون فى الخارجية الأميريكية يخشون تدهور العلاقات المصرية الأميريكية كلما بحث الكونجرس اعتمادات المعونة الخارجية للسد العالى[4].

وحاول دالاس وايزنهاور ضمان تمويل السد العالى حين عرضت الفكرة على زعماء الكونجرس فى ١٣ ديسمبر ١٩٥٥ وأكد دالاس لزعيم حزب الاغلبية فى مجلس الشيوخ (ليندون جونسون من ولاية تكساس) الذى عارض المعونة لمصر أن التمويل الغربى للسد العالى سوف يلزم عبد الناصر بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة لعشر سنوات، كما أخبر دالاس المشرعين أن الخارجية تولى اهتماما خاصا للجوانب الاقتصادية من السياسة الخارجية لاسيما فى مواجهة الحملة السوفيتية المتصاعدة فى جنوب شرقى آسيا والشرق الأوسط[5].

لكن هذه الآراء لم تفلح في اقناع زعماء الكونجرس وحين أعلنت الإدارة عن خططها بطلب ٤٠,٩ مليون دولار لبرامج المعونة الخارجية لعام ١٩٥٧ بما فى ذلك اتاحة السلطة التنفيذية للمعونة طويلة الأجل للمشروعات كانت استجابة الكونجرس أقل مما هو متوقع، ومع تأييد أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين للاقتراح فقد

---

(١) نفس المصدر، ص ص ١ ، ٢٥ عادت لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الامريكى بعد عامين مايو ١٩٥٨ لمناقشة اسباب سحب عرض التمويل فى جلسة استماع سوف نعرض لها فى موضعها

2- Dept. of state bulletin Dec. 26, 1955.

3- Dept. of state bulletin Jan. 2, 1956.

4- Love, suez, op. cit. p. 305.

5- Ibid. p. 324

عارضه الزعماء الديمقراطيون فى مجلس الشيوخ والنواب، وأعربوا عن استيائهم لحجم وطلب المعونة الخارجية طويلة الأجل، كما أن (ريتشارد راسل) Richard Russel رئيس لجة الخدمات العسكرية فى مجلس الشيوخ وهو الزعيم غير الرسمى لمجموعة الديموقراطيين الأقوياء من الولايات الجنوبية قد عبر عن شكوكه من عقم الأفكار التى تطرحها وزارة الخارجية «من أن الرد الوحيد على الروس هو طلب المزيد من الأموال» كما عارض (راسل) أى مطالب لمعونات خاصة طويلة الأجل، كذلك فان اوتوباسمان Otto Passman عضو مجلس النواب عن ولاية لويزيانا ورئيس لجنة الاعتمادات الفرعية فى مجلس النواب قد أدان طلب الإدارة لاعتمادات المعونة الخارجية على أساس أن الحقائق لا تبررها، ووصفت الواشنطن بوست تصريح (باسمان) بانه بمثابة إشارة الى حملة (ديمقراطية) بمعارضة الأرقام المقترحة للمعونة الخارجية[1].

والمرجح أن الكونجرس كان ينظر بعين الشك إلى الاقتراح بمعونة ضخمة لمصر. ففى أعقاب صفقة الأسلحة التى عقدها عبد الناصر مع تشيكوسلوفاكيا تحولت المشاعر فى مجلس الشيوخ والنواب ضد مصر، واستغل انصار اسرائيل المبادرة فى إدانة عبد الناصر «بوصفه مستبدا غير جدير بالثقة» رهن مستقبل بلاده للسيطرة السوفيتية، وفى ديسمبر ١٩٥٥ حتى قبل أن تستكمل الإدارة مفاوضاتها المبدئية حول معونة السد العالى، أعرب جون ماكورماك John MeaCormack زعيم الأغلبية فى مجلس النواب عن ولاية (ماساتشوتسى) «عن احتقاره لمصر»، وفى حديث إذاعى أعرب جون ماكورماك أنه لا يمكن الاعتماد على مصر أو العرب وأن مصر تحاول الآن تدمير دولة صغيرة شجاعة *. ولم تكن سياسة الشرق الأوسط التى يدعو اليها زعيم الاغلبية فى مجلس النواب تؤيد تقديم معونة للسد العالى بل تدعو لاتخاذ موقف يتسم بالتشدد والعنف لالقاء الرعب فى قلب عبد الناصر من الولايات المتحدة لأن ذلك وحده هو الذى يقنع عبد الناصر بعدم شراء الأسلحة الشيوعية[2].

ويستذكر ماكورماك موافقة هذه المعارضة فى الكونجرس فيقول - بعد عشر سنوات فى فبراير ١٩٦٦ «إن تصريحات عبدالناصر المعادية لمصالح الولايات المتحدة كانت أحد العوامل التي دفعته هو لحث دالاس على عدم المضى فى بناء السد العالى عندما كان زعيما للاغلبية» [3]. ويؤكد هذا الاتجاه «والترجاد» Walter Judd عضو الكونجرس عن لجنة الشؤون الخارجية بانه أرسل برقية أثناء وجوده فى روما فى ديسمبر ١٩٥٥ إلى دالاس يحثه على سحب الدعم المالى لبناء السد العالى لأن ما نعارضه هو أن عبدالناصر يزعزع الأوضاع فى الشرق الأدنى، ولقد كنا نمكنه من أستخدام موارده لاغراض أخرى معادية لمصالحنا [4].

وفى ٤ يناير ١٩٥٦ أبلغ ايمانويل سيللار Emanuel Cellar نائب ولاية نيويورك اجتماعا فى شيكاغو «أن دبلوماسيتنا فشلت فى مصر» وأننا نواجه التغلغل السوفيتى فى الشرق الأوسط، كما هاجم «جون سباركمان» John Sparkman عضو مجلس الشيوخ عن ولاية الاباما وعضو لجنة العلاقات الخارجية قبول مصر لأسلحة

1- New York Times, janu. 4,5 1956 p. 1 & Washington post, Jan. 4,5,8, p 1 Washington post, Jan. 4,5,8,p 1,4, 1956.

(*) يقصد زعيم الاغلبية فى مجلس النواب بهذه الدولة الصغيرة الشجاعة دولة اسرائيل

2- Cong. Rec. (102) p. 1955 1956.

(٣) انظر تعليق «جون ماكورماك» رئيس الاغلبية الديموقراطية فى مجلس النواب على قرار سحب عرض تمويل السد العالى:

J. F. D. Oral History Collection, a transcipt of a recorded interview with John McCormack, Feb. 12,1956.

4 - Ibid, Atranscipt of a recorded interview with walter Judd, Dec. 8, 1966, p 94.

روسية وأتهم مصر بمعارضة «جهودنا» لتنظيم الدفاع عن العالم الحر وأنها تقف مستعدة لفتح الباب أمام التغلغل الشيوعى بعكس الاسرائيليين المحبين للحرية [١].

كما أبلغ السناتور «وليام جينير» William Jenner من غلاة المحافظين فى مجلس الشيوخ أن صفقة الأسلحة المصرية التشيكية سوف ترسخ أقدام السوفيت فى مصر عدة سنوات [٢]، وحاول دالاس اقناع رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ «والترجورج» والعضو البارز فى الحزب الديموقراطى بتأييده، ويستذكر «ثورستون مورتون» Thurston Morton مساعد وزير الخارجية آنئذ لشؤون الكونجرس أن جورج كان يتمتع بنفوذ كاسح فى مجلس الشيوخ وكان تأييده حاسما [٣]، لكن (جورج) أعلن فى ٧ يناير أنه يعارض تقديم أى معونة خارجية على أساس طويل الأجل [٤] وربط المعونة المقدمة للشرق الأوسط صراحة بالنزاع العربى الإسرائيلى الذى وصفه بأنه وصل «مرحلة حرجة» وأنه لم يقترب إلى حل[٥].

ولم يكن حظ الادارة أسعد حالا فى مجلس النواب حين عرض دالاس ولوى هندرسون Loy Henderson فى ١٠ يناير آراءهما فى جلسة الاستماع حول الميزانية الادارية أمام اللجنة الفرعية للاعتمادات حيث أكد رئيس اللجنة الكلية للاعتمادات كلارانس كانون Clarence Cannon من ولاية ميسورى «أن وزير الخارجية يجب أن يفهم أن الموقف الدولى والموقف السياسى فى الكونجرس لن يوافق على إتفاق الولايات المتحدة للأعتمادات على السد العالى فى شكل منحة أو قرض» وكان لهذا التصريح أثره المدمر فى احتمال موافقه الكونجرس على تمويل مشروع السد العالى [٦].

وبرغم ذلك ظلت الادارة تحاول إقناع الكونجرس خلال الشهادة التى ادلى بها هربت هوفر فى ١٧ يناير ١٩٥٦ أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بدورته التنفيذية وأوضح أن الالتزام الأميريكى بتقديم المعونة يقابل بمنافسة من عرض روسى فى المشروع بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار تسدد على خمسين سنة بنسبة ٢٪. وذكر أن الفشل فى الترخيص للاعتمادات سوف يسفر عن اتساع نطاق النفوذ الروسى فى مصر وفى أفريقيا. وأعرب عن أمله فى أن يؤدى تمويل مشروع السد العالى إلى تخفيف الأزمة بين العرب وإسرائيل حيث أن مصر لايمكن أن تشارك فى مغامرات عسكرية باهظة مع التزامها بانشاء السد [٧].

ولكن أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين عن ولاية الينوى مثل السناتور «ايفريت ديركسين» Everett Dirsken طلب من هوفر ربط المعونة الأميريكية للسد العالى بالتزام مصرى بتخفيف العداء نحو إسرائيل، فابلغه هوفر أنه لايعتقد فى الامكان الحصول على مثل هذه التعهدات وأكد هوفر لأعضاء مجلس الشيوخ فى شهادته أن الإدارة مترددة فى المضى قدما فى مشروع مثل السد العالى ولم تحصل على تفويض بتنفيذه وأنه بدون هذا التفويض لايمكن إتخاذ الخطوات الأولى [٨].

---

1 - Cong. Rec. no. 102, Jan. 19,1956 pp. 200 - 201.

2 - Ibid pp. 909 - 910.

3 - J.F.D. Oral History, transcripts of recorded interviews, Thurston, Morton, Michael Mansfield, William MacComber.

4 - Washington post, Jan. 8, 1956 p.1.

5 - New york Times 12, 14, 1956.

6 - Loy Henderson Interview, Dulles Oral History Collection.

7 - U. S. Congress, senate, Foregin relations committee, executive session, briefing by Herbert Hoover, undersecretary of state 84th cong. Jan. 17, 1956 pp. 12 - 26.

8 - Appropriations Committee, Hearings Jan. 1956, pp. 1-25

كما ظل الموقف معاديا لمصر فى مجلس النواب وكان موقف عبدالناصر ذريعة يستخدمها من يجمع بين تأييد إسرائيل ومعاداة السوفيت (مثل ماكورماك وايمانويل سيللار) - سبق الإشارة إليهما - ووصف سيللار فكرة تقديم المعونة الأميريكية للسد العالى لتليين موقف مصر لتحقيق التسوية مع إسرائيل بأنه يشبه «تقديم اللحوم إلى النمور» وأنه لايمكن تحويل عبدالناصر عن موقفه [1].

وأنضم أخرون من المعادين للسوفيت فى معارضة عرض التمويل مثل صموئيل فريديل Samuel Friedel عضو مجلس النواب عن ولاية ميريلاند على أن مصر قبلت أسلحة شيوعية، وأشار النائب توماس اشلى Thomas Ashley عن ولاية أوهايو أن النفوذ السوفيتى فى مصر قد ترسخ [2]، ولم يرد على لسان أحد من أعضاء الكونجرس كلمة طيبة فى حق مصر. وتلخصت مشاعر أعضاء مجلس النواب فى كلمة النائبة ادنا كيلى Edna Kelley بقولها «أننى لايمكن أن أغفر لمصر الحصول على أسلحة من الكرملين وفى نفس الوقت تأتى إلى الولايات المتحدة تطلب معونة إقتصادية لبناء السد العالى» [3].

وفى ذلك الوقت فى فبراير ١٩٥٦ كانت رغبة الادارة وحماسها فى الحصول على تفويض طويل الأجل لتمويل السد العالى قد بدأ ينحسر تماما ولم يكن العرض بتقديم معونة لمصر يتمتع بالتأييد، وكان ايزنهاور ودالاس يدركان أنهما لابد وأن يخوضا معركة قاسية لمواجهة أعداء عبدالناصر من الجماعات الصهيونية ولمواجهة قلق مزارعى القطن، والتردد فى إنفاق الأموال الأميريكية فى الدول المحايدة، وربما كانت الادارة قادرة على كسب المعركة ولكنها كانت بحاجة إلى قدر أكبر من الجهد والاقناع السياسى، وبعد فبراير لم يعد دالاس أو ايزنهاور متحمسين لانفاق مثل هذا الجهد الباهظ فى معركة من أجل معونة تقدم لعبدالناصر وربما كان تخوف عبدالناصر من الشروط - إلى شراسة المعركة السياسية داخل الكونجرس - برغم نصح بلاك له قد أدى لرد فعل سلبى فى واشنطن بعد أن بعث باقتراحات مكتوبة لتغيير شروط الاتفاق إلى لندن وواشنطن وعندما وصلت تعليقات عبدالناصر على المشروع تركت واشنطن المشروع جانبا وعندما كان (بلاك) فى طريق العودة إلى الولايات المتحدة قابل (هنرى بايرود) السفير الأميريكى فى القاهرة الذى أخطره أن «المشاعر فى الادارة تجاه المشروع قد تغيرت»[4] ولاشك - فى تقديرنا - أن الكونجرس كان العامل الحاسم فى احداث التغيير بالاضافة إلى وصول رسالة عبدالناصر التى أثارت ايزنهاور حيث أن عبدالناصر فى تقديره كان يحاول التلاعب بالولايات المتحدة وضربها بالاتحاد السوفيتى وابتزاز الدولتين، أضف إلى ذلك أن مهمة اندرسون السرية قد انتهت بفشل ذريع بعد أن رفض عبدالناصر التوصل إلى مؤتمر صلح مع إسرائيل، وأصر بن جوريون على عقد مفاوضات مباشرة وعلنية مع عبدالناصر وكان هذا مطلبا مستحيل التحقيق [5].

---

1 - Cong. Rec. 102, 1956, pp. 2407 -2420.

2 - Ibid., pp. 1874, 2274 -5.

3 -Ibid. p.2419.

4 -Eugene Black, interview, J.F.d. collection, parmet, Crusades, op. cit. pp. 479.

وانظر كذلك :

Hughs, Thomas, Suez, N.Y. Harper & Row 1966 p. 18.

5 - parmet,op. cit. pp. 79 - 86.

وانظر ايضا حديث يوجين بلاك فى:

Love, suez, op. cit. pp. 310 - 319.

وراجع الوثيقة ١١٩ نص رسالة مقترحة من عبدالناصر إلى البنك الدولى للإنشاء والتعمير فى ٦ فبراير ١٩٥٦ مقدمة من اندرسون ورفضها عبدالناصر - محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، مرجع سابق، ص٧٨٣، والوثيقة رقم ١٢٢ تقرير السفارة المصرية فى واشنطن، نفس المرجع، ص٧٨٩.

فعناد الكونجرس، وفشل مساعى السلام، ورفض عبدالناصر للشروط وطلب تغييرها أقنع دالاس وايزنهاور بالتخلى عن كل محاولاتهما الجادة لتقديم معونة أميريكية للسد العالى ولم يبال أى منهما بالرد على مقترحات عبدالناصر ولم يكونا أساسا راغبين فى المضى فى المشروع بعد فبراير ١٩٥٦.

إن الأمر لم يستغرق أكثر من شهرين لفشل أول محاولة كبرى لادارة الرئيس ايزنهاور مع حكومة الثورة فى مصر، وبقدر ارتباط معونة تمويل مشروع السد العالى بنجاح مهمة أندرسون، لم يكن لدى إدارة ايزنهاور أسباب قوية للمضى فى المشروع، ولكن إدارة ايزنهاور قدمت المشروع لسبب آخر كان لايزال قائما هو احتواء النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط. لكن الإدارة لم تتحمس له ومنذ فبراير إلى يوليو ١٩٥٦، سقطت أى أشارة فى محاضر الكونجرس إلى السد العالى وتحول أهتمام الكونجرس إلى جوانب أخرى من مشكلة الشرق الأوسط.

انتهى قرار الإدارة الأميريكية إذن إلى سحب عرض التمويل وكانت الصورة واضحة تماما أمامها داخل الكونجرس، وفقد ايزنهاور ودالاس حماسهما للمشروع وتركا عبدالناصر دون إجابة على أقتراحاته حتى عودة السفير المصرى أحمد حسين إلى واشنطن، وطلب أحمد حسين مقابلة دالاس فور وصوله مما عجل بضرورة إتخاذ قرار بعقد اجتماع بالخارجية، وتقرر أنه فى ظل الظروف الحالية لايمكن الاستمرار [١].

واستدعى دالاس السفير البريطانى فى اليوم السابق لاجتماعه مع أحمد حسين وأبلغه بقرار سحب التمويل ويقول «آلان» إن البريطانيين اضطربوا للقرار وكان تقديرهم أن ذلك قرار متسرع ولكنهم لم يعترضوا، وتلقى السفير البريطانى ردا من حكومته فى اليوم التالى بأنه كان من الأفضل التريث للتشاور ولكنهم لن يتدخلوا فى القرار، كما أبلغ دالاس بلاك [٢]، ولم يكن أحمد حسين يعلم بالقرار الأميريكى وبدأ يروى إتصالاته وتجاربه فى القاهرة مع عبدالناصر وشبيلوف، ودون أن يدرى أحمد حسين نصب لنفسه شركا لانه كان مفرطا فى التلهف وقال «إننى فى غاية اللهفة أن تتولى الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولى هذا المشروع وأن الروس يضغطون، ولدينا العرض الروسى فى جيوبنا» ـ ولمس جيبه الأيمن مؤكدا هذا الابتزاز الذى قال ايزنهاور أنه لن يرضخ له ـ ولكن دالاس لم ينفعل بل ترك أحمد حسين وكأن كل شئ مرتبا فى ذهن (دالاس) وقال «يجب «أن أقول لك أننا أولينا أهتماما عميقا لهذا الموضوع وندرك تماما أهميته لمصر وأن المهندسين فى البنك الدولى وجدوا أنه مشروع قابل للتنفيذ ونأمل من شعب مصر أن ينفذه فى الوقت المناسب، وأن تشترك الولايات المتحدة إذا سمح الوقت بجزء هام فى هذا المشروع الكبير، ومع ذلك يجب أن أقول لك: «إننا توصلنا لنتيجة بأننا نشعر أن المشروع غير قابل للتنفيذ فى الظروف الحالية أهمها أعتقادنا أنه سوف يكون مرهقا

---

(١) نعتمد على رواية جورج الان مساعد وزير الخارجية الذى حضر الاجتماع مع دالاس وأحمد حسين فى ١٩ يوليو فى نقل رواية إخطار السفير المصرى بقرار سحب العرض ـ انظر:

Allen, George, interview, J.F.D. Oral history collection, op. cit. pp. 35 - 37.

(٢) حديث جورج الان، نفس المصدر، وإن كان ايدن يروى فى مذكراته عن ازمة السويس أننا ابلغنا بذلك ولم تجر معنا مشاورات ـ انظر:

Eden, Full circle, op. cit p. 470.

بينما تشير رواية السفير الانجليزي روجر ماكينز Roger Makins أن الحكومتين اتفقتا على سحب العرض على الا تقولا ذلك بل تماطلان. انظر حديث السفير البريطاني في واشنطن:

Roger Makins, interview, J.F.D. Oral History collection p.4.

للاقتصاد المصرى»[1]. وأعلن دالاس بعد ذلك إلغاء الصفقة *، واشار إلى أنه من بين الأسباب عدم قدرة مصر على تنفيذ المشروع وكانت الطريقة التى أعلن بها ذلك قد أثارت المصريين وأثارت عبدالناصر وكانت تلك نهاية الاعتماد المصرى على التمويل الأميريكى فى مشروع السد العالى [2] وبداية أزمة تأميم قناة السويس ثم حرب السويس.

وفى اليوم التالى سحبت العروض البريطانية وعروض البنك الدولى التى كانت مرتبطة بالعرض الأميريكى وأصاب هذا الموقف عصبا حساسا لدى مصر فى إقتصادها وحيادها وكان ذلك سبيلا إلى فقدان عبدالناصر لماء وجهه أمام العالم مالم ينتقم لنفسه، فقد كان السد العالى بالنسبة لعبدالناصر بمثابة الاهرامات بالنسبة للفراعنة وكان لشعب مصر رمزا لآماله فى حياة أفضل وكان محتما أن يرد عبدالناصر الضربة بشكل عنيف ومثير [3] ولم تكن تلك ضربة ضد عبدالناصر فحسب بل كان أسلوب سحب العرض بالغ الاساءة فقد وصفها عبدالناصر فى حديث مع مراسل أميريكى «لقد كان من حق أميريكا أن ترفض مساعدتنا برغم كل وعودها فذلك من حقها لأنها أموالها ولكن القاء الشكوك حول اقتصادنا عندما نحاول رفع مستوى معيشتنا ليس له سوى معنى واحد هو تدمير ثقة العالم فى وضعنا الاقتصادى والتوجه للشعب المصرى للاطاحة بى [4]. ولكن مصر لن تخضع للدولار أو القوة» [5].

سادسا: تقييم الدوافع وآثار سحب عرض تمويل مشروع السد العالى:

وجماع هذا كله أنه كانت هناك أسباب معلنة للإنسحاب من عرض التمويل وردت فى بيان الخارجية الأميريكية فى ١٩ يوليو عن عدم سلامة الاقتصاد المصرى وعدم القدرة على التنفيذ، بالاضافة إلى عناصر

---

(١) نفس المصدر، ص٣٨.

(*) قررت بريطانيا ايضا سحب عرضها لتمويل السد العالى فى ٢٠ يوليو ١٩٥٦ وكانت الحكومة الاميريكية قد ابلغت الخارجية البريطانية فى ١٥ يوليو ١٩٥٦ بقرارها سحب العرض.

انظر برقية السفير الاميريكى فى لندن «اولدريتش Aldrich فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ وفى ٢٠ يوليو رقم ٣٦٨، ٣٦٩ ملف 56- 20 -874.2614/7 ومحضر محادثة مستشار السفارة البريطانية فى واشنطن مع مدير ادارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأميريكية فى ٢٠ يوليو ١٩٥٦ بنفس الملف، حيث نقل رد الفعل البريطانى لقرار السحب الأميريكى.

وقد اثار قرار الولايات المتحدة سحب عرض التمويل ردود فعل واسعة لدى الاوساط الدبلوماسية الغربية فى واشنطن خاصة السفارات الفرنسية والبلجيكية والايطالية التى فسرت قرار السحب بانه نتيجة لعلاقات عبدالناصر مع السوفيت ومعارضته الرأى العام الأميريكى والكونجرس.

انظر نصوص محادثات مستشارى السفارات الفرنسية والبلجيكية والايطالية مع الخارجية الأميريكية فى ٢٠، ١٩٥٦/٧/٢٢ بنفس الملف. كما اثار القرار الاميريكى ردود فعل واسعة فى العواصم العربية، راجع برقيات السفارات الاميريكية فى بيروت، والخرطوم وبغداد ارقام ٨٨، ٣٥ فى ٢٢ يوليو ١٩٥٦ والتى توجز تفسير القرار الاميريكي بانه نتيجة لاتجاه عبدالناصر نحو السوفيت ولاعترافه بالصين الشعبية وانتشار مشاعر الغيطة فى الصحف الموالية للغرب في بيروت (الحياة - الامل - بيروت المساء) اما رد الفعل الذى نقلت القنصلية الأميريكية في بور سعيد في ٢٣ يوليو ١٩٥٦ فيبرز أن قرار السحب يفسر بانه نتيجة لشراء الاسلحة من تشيكوسلوفاكيا والاعتراف بالصين الشعبية (تقرير قنصلية بور سعيد رقم ٦ فى ٢٣ يوليو ١٩٥٦ إلي وزارة الخارجية نفس الملف.

وانظر ايضا ما اورده هيكل في ملفات السويس عن مقابلة السفير المصري احمد حسين مع دالاس، ملفات السويس، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ط١٩٨٦، ص٤٥٠ - ٤٥٢.

راجع نص اعلان الخارجية الأميريكية في ١٩ يوليو عن سحب عرض التمويل
كذلك تلميحات دالاس السابقة اي انه من غير العملى او المرغوب فيه المشاركة فى التعاون فى هذه المرحلة قبل التوصل لاتفاق مع السودان لتقسيم مياه النيل فى: اجاباته على أسئلة فى مؤتمر صحفى فى ٢٢ مايو ١٩٥٦

2- Black, interview, op. cit, pp. 15 - 16.
Dept. of state, bulletin, July 30, 1956 p. 188.

وانظر :
Depts. of state, press release no. 272, May 22, 1956, bulletin Jun 4 , 1956 pp. 970-976.

3- Finer, Herman, Dulles over suez, the theory and practice of his diplomacy, Chicago, 1964 pp.47-48.

Loggood, W.F.suez story, Key to the Middle East, N.Y. Greenberg 1954 p. 146.

4- Malleys. s. Reporter vol xv, no 3. Sept 1956 p. 32 st. john op. cit, p. 244.

5- New York Times, July 25, 1956 pp. 1 /2.

المعارضة الداخلية لعبدالناصر داخل الولايات المتحدة (لاعتبارات اقتصادية خاصة بمستقبل زراعة القطن، ام معاداة عبدالناصر للارتباط بين أعضاء الكونجرس وإسرائيل، أو لسياسة عبدالناصر الحيادية) مما شكل فى النهاية مجموعة ضغط قوية [1] لاتخاذ قرار السحب، وإن كانت كلها مجتمعة أو منفردة لاتشرح الاسباب الحقيقية. ويمكن القول مع ذلك أن مجموعة من الأسباب أدت إلى ذلك نجملها فى الآتى:

- الاتجاه المتزايد لعبدالناصر بعيدا عن المعسكر الغربى بانتهاج سياسة الحياد خاصة الاعتراف بالصين الشعبية [2] فى ١٧ مايو ١٩٥٦.
- كراهية دالاس للحياد والمحايدين فى حربه ضد الشيوعية العالمية والاحساس بأن عبدالناصر يرمز للحياد مما يهدد بالتغلغل الشيوعى فى البلاد المتخلفة.
- كراهية دالاس لاسلوب ضرب الشرق بالمغرب والاحساس بأن معونة عبدالناصر تعنى تمويلا غير مباشر للشيوعية.

فما الذى كان دالاس يود تحقيقه. من الصعب معرفة ذلك تحديدا ولكن بلا شك أن دالاس كان يتوقع وضع عبدالناصر فى موقف بالغ الصعوبة لعله يعيد النظر فى علاقاته مع الشيوعيين ويعود لتوثيق علاقاته مع الغرب، ولعله كان يريد إسقاط عبدالناصر *، ويقول «روبرت ميرفى Robert Murphy» كيل الخارجية الأميريكية وهو أقرب أصدقاء دالاس فى كتابه (دبلوماسى وسط مقاتلين) «لم نعلم بالتحديد لماذا تصرف دالاس على هذا النحو ونتكهن بأن مرد ذلك ربما يكون زيارة عبدالناصر المحتملة لموسكو فى أوائل أغسطس ١٩٥٦ ولو كانت الولايات المتحدة قد وافقت على تمويل السد العالى لحصل عبدالناصر على المنافع من المعسكرين [3].

ويحاول (جون بيل) أحد رواة سيرة دالاس تفسير دوافعة لسحب عرض التمويل بانه كان يريد أن يبرر بالفعل لا بالقول أن الولايات المتحدة لاتسمح بقبول تصرفات تلك الدول التى ترفض دخول الأحلاف الدفاعية

1- Cremeans, Charles, The Arabs and the world Nasser,s arab nationalist policy, (N.Y Fredrick praeger,) 1963 p. 156

2- Little, Tom, op cit p. 283.

St john, op. cit. p.244. وانظر :

(*) سافت الخارجية الاميريكية العديد من التبريرات لقرار سحب عرض التمويل ففي اتصالاتها مع الدبلوماسيين الغربيين في واشنطن كانت تردد ان الشهور السابقة لم تثبت حسن النية من جانب مصر وان معظم الاميريكيين يرون ان مصر تتعاون مع اعداء الولايات المتحدة. كما كان (هوفر) مساعد الخارجية الاميريكية يشرح مثلا لوزير الخارجية الايطالي - ردا علي رسالته - بان موارد مصر الشحيحة، وعقد صفقة السلاح ثم رفض الكونجرس والرأي العام وسلوك عبد الناصر المعادي كل ذلك ادي الي سحب عرض التمويل، كما كان (جورج الان) مساعد وزير الخارجية يبرر الدوافع الاميريكية للسفير الفرنسي في واشنطن كوفا دي ومرفيل بان الاسباب تعود الي عوامل اقتصادية بسبب تركيز مصر لمواردها الاقتصادية لشراء السلاح ولعداء مصر لاسرائيل وفي هذه المقابلة اعرب السفير الفرنسي عن تاييد فرنسا للقرار الانجلو اميريكي بسحب عرض التمويل وبحث مع المسؤول الاميريكي اتخاذ خطوات مقبلة ضد عبد الناصر مثل توثيق علاقات الولايات المتحدة بحلف بغداد وشحن اسلحة فرنسية لاسرائيل.
انظر :مقابلات الدبلوماسيين مع ادارة الشرق الادني بالخارجية الاميريكية في ١٩ يوليو ١٩٥٦، ورسالة دالاس الي وزير خارجية ايطاليا ردا علي رسالته في ٢٥ يوليو ١٩٥٦ 56 - 25 - 2614/7 .874 ومقابلة جورج الان مع السفير الفرنسي كوفا دي مورفيل في ٢٥ / ٧ / ١٩٥٦.
هذا في الوقت الذي صدرت توجيهات الخارجية الاميريكية لسفارتها في القاهرة في ٢٥ / ٧/ ١٩٥٦ في معرض تبرير سحب عرض التمويل بالتركيز على العوامل الاقتصادية والاقلال من ابراز الخلافات السياسية في المناقشات العامة خاصة ما يقال عن الشعور العام داخل الكونجرس ضد عبد الناصر لتعامله الوثيق مع اعداء الغرب. انظر برقية الخارجية الاميريكية الي السفارة في القاهرة ٥ في ٢٥ /٧/ ١٩٥٦.

3- Murphy, Robert, Diplomatamong warriors (Gardeo city N.Y. Doubleday co. Inc 1964. p. 377.

الغربية على نحو ما فعل عبدالناصر [1] وهذا قول صحيح إلى حد كبير بقدر ما اتضح من سياسة عبدالناصر المعادية للأحلاف فى المنطقة *.

فهل كانت الولايات المتحدة تدرك أبعاد رد فعل عبدالناصر؟ تناقضت التقارير حول هذا الموضوع فدالاس نفسه انكر توقعه ذلك [2] وهذا موقف اشتركت فيه آراء كثيرة [3] وإن كانت هناك رواية ان (كوف دى مورفيل) السفير الفرنسى فى واشنطن آنئذ ذهب إلى الخارجية على الفور وحذرهم أن عبد الناصر سوف يرد بالاستيلاء على القناة [4] ولكن لايبدو أن أحدا اولى أهتماما لمثل هذا الاحتمال أو لأى أحتمالات خطيرة حتى أن دالاس نفسه كان فى جولة فى أميريكا اللاتينية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ [5].

وعلى كل حال فقد ظل البحث فى أسباب سحب الإدارة الأميريكية لعرض تمويل السد العالى شغلا شاغلا لدى ساسة الولايات المتحدة لما اسفر عنه من تطورات دولية بالغة الأهمية ومن تأثيرها الحاسم على العلاقات الأميريكية المصرية فيما بعد. فبعد عامين من أزمة سحب العرض وأزمة السويس فى مايو ١٩٥٨ عقدت لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأميريكى جلسة استماع لمراجعة السياسة الخارجية الأميريكية [6] قدم فيها (وليام راونترى) مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط ايضاحات اضافية حول المواقف الأميريكية تجاه مصر بالنسبة لاسباب سحب العرض لتمويل السد العالى عام ١٩٥٦ أرجع فيها الأسباب إلى ما وصفه بالتغير فى الظروف «وليس الرغبة فى استعداء أحد أو انزال العقاب بأحد» وأوضح أنه من بين الاعتبارات تخصيص مبالغ ضخمة من الإيرادات المصرية لاغراض لاتتصل بالتنمية أى الحصول على كميات

1- Beel, john, Robinson, John Foster Dulles abiography (N.Y. Harper Bros. 1957. pp. 285 - 259.

وانظر كذلك

Le Couture, Jean & Simone, Egypt in transition N.Y. Criterion Books 1958 p. 470

عن الاتجاه الناقد لقرار دالاس لقرار دالاس دبلوماسيته انظر الفصل الحادى عشر من اسوان إلي السويس:

Lilienthal. Alfred, there goes the Middle East. (NIY the Book reader Inc. 1900 pp. 173 - 202 Johnson, paul, the suez war, London 1957 pp. 156 - 159.

وكذلك :

الفصل الثامن (قروض السد العالي) وموقف دالاس من عرض التمويل فى صفحات ١٥٦ ـ ١٥٩ فى كتاب بول جونسون «الدبلوماسية الأميريكية ودالاس المسؤول عن وقوع الكارثة».

(*) وفى المقابل نقرأ للدكتور عبدالمنعم الفيسوني فى روايته «لحكاية تمويل السد العالى» وهو الذى عمل وزيرا للمالية والاقتصاد ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ ورئيسا للجانب المصرى فى المفاوضات مع الحكومتين البريطانية والاميريكية والبنك الدولى تحليلا وشرحا لاسباب سحب عرض التمويل يتمثل فى اتجاه عبدالناصر إلى الحصول على السلاح من تشيكوسلوفاكيا فيما كان ضربة مؤلمة من عبدالناصر للسياسة الأميريكية والبريطانية ثم رفض عبدالناصر لحلف بغداد أو غيره من الأحلاف التى كانت تقيمها الولايات المتحدة وانجلترا ، ثم قيام عبدالناصر مع نهرو وتيتو بتاسيس حركة عدم الانحياز، واعترافه بالصين الشعبية، وينتهي الدكتور الفيسوني فى استعراضه لهذه الاسباب المجتمعة بأن دالاس لم يطمئن لكل ذلك فسحب تمويل السد العالى اعتقادا منه انه بذلك سوف يقضى على عبدالناصر وسيحد من سياسة عدم الانحياز ومن المعارضة لسياسة الاحلاف العسكرية والسياسية وأنه سوف يضمن الاحتفاظ بدول المنطقة كلها تحت نفوذ الكتلة الغربية.

ومع صحة كل الأسباب التى ساقها الدكتور عبدالمنعم الفيسونى إلا انه أغفل أهم العناصر والذى المؤثرة فى قرار الإدارة الأميريكية فى عهد ايزنهاور وهو موقف القوى المعارضة فى الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب وخاصة النواب والشيوخ المؤيدين لاسرائيل مما يعطى اهمية خاصة للعامل الصهيونى الداخلى فى التاييد على القرار الأميريكى بسحب عرض التمويل

انظر مجلة أكتوبر العدد ٤٨١ فى ١٢ يناير ١٩٨٦، ص٢٨ ـ ٢٩، والعدد ٤٨٢ فى ١٩ يناير ١٩٨٦، ص ٢٨ ـ ٢٩

2- U.S. senate, Hearings, on the Eisenhower doctrine pt I. 1957 p. 435.

ويؤكد «ميرفي» هذا الرأي - انظر المرجع السابق ص ٣٧٨.

3- Ellis, Lt. op. cit. p. 84, cremans, op. cit. p. 144, Emil. Lengyel, the changing Middle East, N.Y. 1960, p.88.

4- Drummond , Coblentz, Duel at the Brink, John Foster Dulles Command of American power, (Carden city N. Y, doubleday & co. 1960) op. cit. p. 377.

5- Finer, op. cit. p. 147, Murphy, op. cit. p. 377.

6- Review of foreign policy 1958, Hearings before the committee on foreign relations, U.S. senate 8 5 th cong. and session My 2,5, 8, 9, 12 1958 part II pp. 530 - 532.

كبيرة من الاسلحة لمبالغ تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات، ومن بين الاعتبارات الأخرى التدهور العام فى العلاقات المصرية الأميريكية بسبب الهجوم العنيف ضد الغرب وأصدقاء الولايات المتحدة وضد الولايات المتحدة نفسها، وكذلك اعتراف مصر بالصين الشعبية الذى أثار جدلا كبيرا فى الولايات المتحدة، وقد أوضح مساعد وزير الخارجية الأميريكى - ردا على استفسار من السناتور (وليام فولبرايت) الذى تولى رئاسة اللجنة - الارتباط بين اتفاقية السد العالى واتفاقية الاسلحة المصرية مع الاتحاد السوفيتى وان كان فولبرايت قد ناقضه القول بانه برغم صفقة الاسلحة السوفيتية وبرغم حجمها فإن الولايات المتحدة، عرضت التمويل بعد ذلك وبرر مساعد وزير الخارجية الموقف بأن أبعاد الصفقة لم تكن قد اتضحت إلا فيما بعد، وساق مساعد وزير الخارجية ضمن ما ساق من أسباب معارضة لجان الكونجرس لتمويل السد العالى اعتبارات عملية تتصل باعتراض نواب مناطق زراعة القطن (١).

ويثار سؤال، هل توقعت الحكومة الأميريكية أن يكون رد فعل عبدالناصر تأميم قناة السويس، يجيب جورج آلان مساعد وزير الخارجية على هذا السؤال بقوله «لقد وضعنا تقديرات عن ردود الفعل المحتملة أولها أن عبدالناصر سوف يتجه إلى الروس * وأنه سوف يقبل عرضهم، لو كان لديهم عرض، أما تأميم القناة خاصة الاجراءات التى قد يتخذها، كنا نتوقع ذلك ضمن إجراءات أخرى كثيرة ولكن ليس أكثر الإجراءات احتمالا حيث أن القناة أمامها عشر سنوات وسوف يأخذها عبدالناصر على أى حال فالجميع كان يقبل أن تأخذ مصر القناة بعد ١٢ عام ولم يكن هناك أى دليل على أن البريطانيين والفرنسيين سوف يحاولون إطالة المدة. ويعترف جورج آلان بخطأ هذه التقديرات فيقول «لقد أخطأنا ومعظم المراقبين الغربيين وربما دالاس ارتكب خطأ ثانيا لانه سمع أكثر من اللازم لرجال الملاحة والسفن لشكوكهم فى قدرة المصريين على ادارة القناة، كنا جميعا مخطئين لان المصريين اداروا القناة» (٢).

وهكذا يمكن أن يقال أن الدبلوماسية الأميريكية أخطأت فى إتخاذ القرار الخاص بسحب تمويل السد العالى وأخطأت فى قياس رد فعل عبدالناصر الذى تمثل فى تأميم القناة وتفجير أزمة السويس **.

لقد كان سحب عرض تمويل السد العالى من قبل الادارة الأميريكية نهاية تطورات متعاقبة فى تدهور العلاقات الأميريكية المصرية ونقطة الذروة فى تغير اتجاه السياسة الخارجية الاميريكية نحو مصر. لقد ادى هذا القرار إلى أزمة من أخطر الأزمات السياسية بين الولايات المتحدة ومصر، وكانت مدخلا مباشرا لما عرف بعد ذلك باسم حرب السويس أو بالعدوان الثلاثى على مصر، بعد أن رد عبدالناصر على قرار السحب الأميريكى بقرار تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ لتبدأ فترة جديدة من فترات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر وموقفها إزاء تأميم القناة.

---

(١) نفس المصدر.

(*) كانت الخارجية الأميريكية في الحقيقة تركز علي معرفة رد فعل عبد الناصر من سفارتها في القاهرة ورد فعل الاتحاد السوفيتي من سفارتها في موسكو.

وقد بعثت السفارة الامبريكية فى القاهرة في ٢٥ /٧/ ١٩٥٦ ببرقية رقم ١٣٥ فى ٢٥ يوليو (نفس الملف) تبرز اجتماع عبد الناصر لمدة ساعتين مع كيسليف Kisselev السفير السوفيتي بحضور ثلاثة مسؤولين سوفيت ووزير التخطيط عبد اللطيف بغدادي، وما صرح به كيسليف من ان الاتحاد السوفيتي مستعد لتمويل السد العالي. لو طلبت مصر هذا التمويل وقد اكدت السفارة الأميريكية فى القاهرة أن الملحق التجاري السوفيتي اكد للسفارة البريطانية في القاهرة ان الاتحاد السوفيتي ينوي تمويل السد العالي بقرض في حدود ٢٠٠ مليون دولار بفائدة ٢٪. علي ٢٠ عام

راجع برقيات الخارجية الأميريكية إلي القاهرة وموسكو رقم ١٣٧ في ٢٦ /٧/ ١٩٥٦ وراجع برقيات السفارة الاميريكية فى القاهرة رقم ١٣٥ في ٢٥ / ٧/ ١٩٥٦. وبرقية السفارة الأميريكية في موسكو رقم ٢٠٤ في ٢٦/ ٧/ ٥٦ وبرقية السفارة فى موسكو رقم ١٨١ في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٦ عن استعداد الاتحاد السوفيتي لمساعدة مصر في برامج التصنيع والاستجابة لاي مطالب من مصر، وبرقية السفارة الاميريكية بالقاهرة رقم ١٤٠ فى ٢٦/٧/ ١٩٥٦ بنفس الملف 874. 2614 / 1726-56.

2- Allen, George, interview , op. cit. p. 40.

(**) ويؤكد هذا الرأي ما اورده وليام فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في المقابلة المسجلة معه والتي أطلعنا عليها بموافقة شخصية منه - انه أي فولبرايت. كان يعارض سحب عرض التمويل وكذلك كان السفير الأميريكي في القاهرة بايروه وانه كان من الخطأ الفادح سحب عرض التمويل - نص المقابلة.

Fulbright interview - transcript, Jan. 1966 p. 3-4 J.F.D. collection.